الخلافات النحوية بين الكوفيين أنفسهم في مجالس ثعلب

إعـــداد

د. ناجي عبد العال حجازي
د. عايدة سعيد البصلة

لقد اهتمت كتب الخلاف القليلة التي وصلتنا بالمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، ولم يلق النحو الكوفي من الدارسين اهتماما كبيرا كالذي لاقاه النحو البصري، وقد أنصفت تلك الكتب ــ في الغالب ــ البصريين على حساب الكوفيين، وإن تعرى ذلك الإنصاف عن الحقيقة في كثير من المسائل، ومن ثم أهمل الخلاف بين الكوفيين أنفسهم، وثمة ندرة في كتب الكوفيين عمومًا، وخاصة الكتب التي تحدثت عن الخلاف بين الكوفيين أنفسهم؛ لذا يعد كتاب المجالس لثعلب[1] من أهم الكتب التي تحدثت عن بعض المسائل الخلافية بين أعلام المدرسة الكوفية، فهو يذكر خلاف الفراء[2] للكسائي[3] في بعض المسائل، وكذلك خلافه هو للكسائي أو للفراء، وذكر

([1]) ثعلب: هو أبو العباس؛ أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان رواية شعر، شهد له بالحفظ والصدق ومعرفة الغريب، درس كتب الكسائي والفراء، من تصانيفه:(الفصيح، كتاب القراءات، إعراب القرآن، المجالس) توفي سنة/٢٩٣هـ. انظر في ترجمة ثعلب: مراتب النحويين: ١٥١ــ ١٥٢، طبقات النحويين: ١٤١، الفهرست: ١١٠، تاريخ العلماء النحويين: ١٨١، إنباه الرواة: ١/ ١٧٣، معجم الأدباء: ٥/ ١٤٦، إشارة التعيين:٥١، تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٦٦، البلغة: ٦٥، غاية النهاية: ١/ ١٤٨، بغية الوعاة: ١/ ٣٩٦، شذرات الذهب: ٢/ ٢٠٩، الأعلام: ١/ ٢٦٧.

([2]) الفراء: هو أبو زكريا؛ يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء، الديلمي، مولى بني أسد، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وعلوم الأدب، كان فقيها عالما بأيام العرب وأخبارها. وقيل فيه: " لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه حصنها وضبطها". ومن مصنفاته:(معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمصادر، والمقصور والممدود، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، وكتاب اللغات، وكتب الحدود وهي كثيرة). توفي سنة: ٢٠٧هـ. انظر في ترجمته: مراتب النحويين: ١٣٩، وطبقات النحويين: ١٣١، الفهرست: ٩٨، وتاريخ العلماء: ١٨٧، وإنباه الرواة: ٤/ ٧، وإشارة التعيين: ٣٧٩، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٣٧٢، والبلغة: ٢٣٨، وغاية النهاية: ٢/ ٣٧١، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٣٣، وشذرات الذهب:٢/ ١٩، والأعلام: ٨/ ١٤٥.

([3]) الكسائي هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، وقيل بهمن بن فيروز، وقيل يكنى بأبي عبد الله، كوفي أخذ عن الرؤاسي، ذكر صاحب الفهرست أنه سمي الكسائي؛ لأنه كان يحضر مجلس معاذ الهراء، والناس عليهم الحلل وعليه كساء ورداء، وهو مؤدب الرشيد وولديه، وأحد القراء السبعة، من تلاميذه الخليل بن أحمد، وله من التصانيف:(كتاب معاني القرآن، كتاب مختصر النحو ، وكتاب القراءات، وكتاب المصادر، كتاب الحروف، ما تلحن به العامة وغيرها). واختلفت الآراء حول وفاته. انظر في ترجمته: مراتب النحويين: ١٢٠، وطبقات النحويين:١٢٧، والفهرست: ٩٧، تاريخ العلماء:١٩٠، وإنباه الرواة: ٢/ ٢٥٦، إشارة التعيين: ٢١٧، البلغة: ١٥٢، غاية النهاية: ١/ ٥٣٥، بغية الوعاة: ٢/ ١٦٢، شذرات الذهب: ١/ ٣٢١، والأعلام: ٤/ ٣٨٣. .

أيضا مسألتين خالف فيهما هشامٌ[٤] الفراءَ، وبعض هذه المسائل الخلافية التي ذكرها ثعلب لم تتناولها كتب النحو، وبقيت محبوسة في كتب الكوفيين، ونرى أن التنقيب عن هذه المسائل، وإخراجها من حبسها إلى النور يعد أمرا مهما في الدراسات النحوية؛ لإنصاف الكوفيين وكشف النقاب عن نحوهم وعلمهم.

لكن المتصدي لمثل هذه الدراسة يجد صعوبات جمة، وتتبع الصعوبة الأولى من صعوبة فهم المجالس؛ لأنها رصد وتسجيل لكل ما يلقيه الشيخ على تلاميذه ومريديه من تلقاء نفسه دون إعداد سابق لذلك، ولذلك فإن المجلس الواحد يشتمل على ضروب شتى من علوم العربية، ويضم في تضاعيفه كثيرا من المسائل النحوية[٥]، فهو يخرج من مسألة إلى أخرى دون تقديم أو تمهيد، فلا رابط بين المسألة مناط الحديث والمسألة التي تليها؛ لأنه يتحدث عن مسألة نحو، ثم يخرج منها إلى مسألة أدب أو رواية...، ومن أهم أسباب استغلاق نصوصه أنه يوجز إيجازا يصعب علينا الآن فهمه؛ لأنه كان يعتمد على أن سامعيه في ذلك الوقت يفهمون كلامه.

كذلك فإن المتصدي لدراسة مسائل النحو في مجالس ثعلب يجد صعوبة تفوق الصعوبات السابقة، وهي أنه قد تم إغفال بعض هذه المسائل في كتب النحاة. فلا نجد من تحدث عنها؛ وقد أدت تلك الصعوبات مجتمعة إلى عزوف الباحثين عن العب منه.

ونرى أنه يتعين على الباحثين المثابرين أن يدرسوا النحو في مجالس ثعلب، حتى نستطيع أن نصل بذلك الكتاب إلى مرحلة اليسر والوضوح، وأن نمحو عن نصوصه ما يكتنفها من الغموض والاستغلاق والإبهام.

---

(٤) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، وهو بارع في الأدب،و له مقالة في النحو تعزى إليه، ومن مصنفاته(حدود الحروف، العوامل، الأفعال واختلاف معانيها، القياس، المختصر) . توفي سنة: ٢٠٩هـ انظر في ترجمته: الفهرست:٧٠، إنباه الرواة: ٣/ ٣٦٤، البلغة: ٢٣٦، الأعلام: ٨٨/٩.

(٥) ينظر مقدمة مجالس ثعلب: ١/ ٢٣، ٢٤ .

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن بعض الدارسين قد حاولوا التصدي لدراسة المجالس، ككتاب النحو في مجالس ثعلب[٦]، فتحمد له تلك الدراسة، لكنه لم يخدمها بالقدر الكافي، واجتهد في فهم النص بنفسه دون الرجوع إلى المراجع في كثير من الأحيان، ومن ثم حاد فهمه كثيرا عن الصواب.

وكذلك بحث بعنوان" ما رده ثعلب من آراء النحويين البصريين في مجالسه ــ دراسة نحوية"[٧] وقد تناول بعض آراء البصريين التي رفضها ثعلب والكوفيون، وتناول أيضا قليلا من المسائل التي اختلف فيها الكوفيون أنفسهم، ولذلك ابتعدنا عن تناولها في بحثنا هذا.

أولا : ما خالف فيه الفراء الكسائي:

١ـ الخلاف في تقدير المحذوف بعد "ألا" و"هلا":

أنشد ثعلب:

أتيتَ بعبدِ اللهِ في القِدِّ مُوثَقًا فألا سعيدًا ذا الخِيانةِ والغَدْر[٨]

قال: كان الكسائي يخفض وينصب، وكان الفراء يكره الخفض.

وقال: من نصب سعيدا أضمر فعلا مثل "أتيت"؛ أي فائتِ ذا، والنصب لا يختلف فيه، والاختلاف في الخفض. قال: ومن خفَض شبَّه "ألا" بالنَّسق. والفراء يستقبحه ويجيزه[٩].

بادئ ذي بدء فإن "ألا، وهلا" من حروف التحضيض ، ويجب أن يكون لها صدر الكلام، وهي مختصة بالدخول على الأفعال، فلا يليها إلا الفعل الظاهر المتصل بها مباشرة مثل: هلا تضرب زيدا، وكقوله تعالى:﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا

---

(٦) لمؤلفه الدكتور أحمد الليثي .

(٧) لمؤلفته د: البندري عبد العزيز العجلان، وهو منشور بمجلة كلية دار العلوم العدد: ٣٤، من ص ٣٥١ ــ ٣٩٠ .

(٨) الشاهد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ١/٣٥٣، اللسان (ث ف ا)، العيني: ٤/ ٤٧٥، الأشموني: ٤/ ٥١، انظر: معجم شواهد النحو الشعرية د. حنا حداد: ٤٣٢.

(٩) مجالس ثعلب: ١/ ٥٩، ٦٠.

أَيْمَـٰنَهُمْ ﴾[١٠]، وقد يليها الفعل مفصولا بالمفعول به نحو:هلا زيدا ضربت، أو ألا زيدا ضربت، وقد يليها الفعل مفصولا بمعمول فعل مضمر على نية التفسير نحو: هلا زيدا ضربته، أو ألا زيدا ضربته، أو يليها الفعل مدلولا عليه بمذكور قبله، كقول الشاعر[١١]:

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيْبِ أفضلَ مجدكم بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المُقَنَّعا

فقد حذف الفعل والمضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: لولا تعدون عقر الكمي؛ لدلالة الكلام السابق عليه، وهو قوله "تعدون عقر"[١٢]. وقدر أبو علي الفارسي الفعل الناصب للكمي بـ لولا تلقون أو تبارزون[١٣].

أما الفراء فإنه يرى أنه يجوز الخفض والنصب على معنى تكرير الفعل، وذلك بإسقاط حرف الجر الباء كما قال الشاعر:

أتيتَ بعبدِ اللهِ في القِدِّ مُوثَقًا فألا سعيدًا ذا الخِيانةِ والغَدْر[١٤]

فهو يرى أنه يجوز: فهلا سعيدا، والأصل: فهلا أتيت بسعيد، فلما حذف حرف الجر انتصب سعيد على نزع الخافض، إذن مقتضى كلامه جواز الخفض مع إعادة الخافض، فيقال: فهلا بسعيدٍ [١٥]، ومن النصوص التي تؤكد فهمنا لرأي الفراء السابق إعرابه لقوله تعالى:﴿ فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ ﴾[١٦] فالوجه عنده رفع يعقوب على أنه مبتدأ، ويجيز النصب على تقدير: وهبنا له من وراء إسحاق يعقوب،

([١٠]) التوبة:١٣.

([١١]) الشاهد لجرير في ديوانه: ٩٠٧، والخصائص:٢/ ٤٥،/ وشرح المفصل:٢/٣٨، ٨/ ١٤٤، المساعد: ٣/ ٢٢٠، واللسان (ض ط ر)، ونسب للأشهب بن رميلة في مجاز القرآن: ١/٥٢، المخصص: ١٣/ ١٩٠، أمالي الشجري: ٢/ ٢١٠.

([١٢]) ينظر معاني "ألا، هلا"، واستعمالهما في: شرح الرضي على الكافية:١/ ٤٧٠، شرح التسهيل:٤/١١٣، ١١٤، المساعد:٣/ ٢٢٠، شفاء العليل: ٣/ ٩٧٨، النكت الحسان: ٢٨٧، ومغني اللبيب: ١/ ٧٤.

([١٣]) شرح الأبيات المشكلة الإعراب:٧٠.

([١٤]) سبق تخريجه في البحث.

([١٥]) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٩٦ .

([١٦]) هود: ٧١.

ولم يجز الخفض عند الفراء إلا بإعادة الباء؛ أي: ومن وراء إسحاق بيعقوب[١٧]، ثم يؤصل لرأيه السالف بقوله: "إن كل شيئين اجتمعا، وقد تقدم أحدهما قبل المخفوض، فالذي ترى أن الإضمار فيه يجوز على هذا، ويجوز أن يفرق بينهما فاعل أو مفعول به أو صفة، فيجوز أن نقول: مررت بزيد وبعمرو ومحمد، ويجوز مررت بزيد وعمرو ومحمد، ولا يجوز عنده: مررت بزيد وعمرو وفي الدار محمدٍ إلا مع إعادة حرف الجر فتقول: مررت بزيد وعمرو وفي الدار بمحمد، والسبب في أن الفراء يوجب إعادة حرف الجر وجود الفاصل بينهما وهو "في الدار"[١٨]، ومن النصوص التي تؤكد رأيه إعرابه لقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ ﴾[١٩] فرفع الجنات، ولا يجوز جرها على أول الكلام؛ يقصد: قل أؤنبئكم بخير من ذلكم؛ لأنه قد تم الفصل بين الجنات وبين بخير باللام الداخلة على اسم الموصول "للذين"، ولذلك لا يجوز إضمار الخافض هنا، ومن رأيه أنه يجوز أن تفصل باللام ومثلها بين الرافع وما رفع، والناصب وما نصب فتقول: رأيت لأخيك مالا ولأبيك إبلا وترفع باللام إذا لم تعمل الفعل، وتقول في الرفع: قد كان لأخيك مال ولأبيك إبل، ولا يجوز أن تقول في الخفض قد أمرت لك بألف ولأخيك ألفين وأنت تريد بألفين، كذلك تقول: من ضربت؟زيدا ومن أتاك؟ زيدا على إضمار جواز حذف الرافع والناصب، ولا يجوز أن تقول: بمن مررت؟ وتجيب: زيدٍ؛ لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد، يقصد: أن نقول بزيد. فإذا قدم الاسم المجرور بعد اللام جاز فيه الخفض؛ لأنه كالمنسوق على ما قبله إذا لم تحل بينهما بشيء. فلو قدمت الجنات قبل اللام فقيل:(بخير من ذلكم جنات للذين اتقوا) لجاز

---

(١٧) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ١٩٧، وينظر المساعد: ٢/ ٤٧٨، وينسب فيه للفراء جواز الخفض ، وهذا الكلام غير صحيح.

(١٨) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ١٩٧.

(١٩) آل عمران: ١٥.

الخفض والنصب على معنى تكرير الفعل بإسقاط الباء[٢٠]، ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر:

أتيتَ بعبدِ اللهِ في القِدِّ مُوثَقًا فألا سعيدًا ذا الخِيانةِ والغَدْر[٢١]

وبناء على رأي الفراء السابق في معانيه نرى أن ثعلبا لم يكن دقيقا فيما نسبه للفراء؛ لأن الفراء لا يجيز إلا النصب في البيت السابق على إضمار الفعل، وقد قدره ثعلب بفعل الأمر "فائت ذا"، وأرى أن الأنسب للتقدير هو الفعل الماضي؛ ليتناسب مع تقدير الفعل المذكور قبله في صدر البيت، وكأن التقدير: فألا أتيت سعيدا، وأما الخفض فإنه يجيزه إذا لم يوجد الفاصل، ولا يجيزه إذا وجد الفاصل ــ مثل البيت مناط الحديث ــ إلا مع تكرار حرف الجر فالتقدير عنده: فألا أتيت بسعيد، ولا يجوز عنده فألا سعيدٍ، وذلك بسبب وجود الفاصل في البيت، وهو قوله: "في القد موثقا".

والكسائي فيما يذكره ثعلب يجيز النصب والخفض على حد سواء، فالنصب على أساس أن الفعل محذوف، وتقديره: أتيت أو ائت، أما تفسير الخفض فعلى التشبيه بالنسق، ولا يخفى ما يكتنف ذلك التفسير من الغموض، وأرى أن قولهم: إن "ألا" حرف شبيه بالنسق، أنهم لا يقصدون بذلك أنه من حروف العطف، وإنما المقصود بالشبيه بالنسق هو مجانسة المجرور لمجرور قبله، ونستدل على فهمنا هذا بقول الفراء: فإذا قدم الاسم المجرور بعد اللام جاز فيه الخفض؛ لأنه كالمنسوق على ما قبله إذا لم تحل بينهما بشيء. فلو قدمت الجنات قبل اللام فقيل:(بخير من ذلكم جنات للذين اتقوا) لجاز الخفض والنصب على معنى تكرير الفعل بإسقاط الباء[٢٢]، وقوله: مر بعبد الله موثقا ومطلقا زيدٍ، وأنت تريد: ومطلقا بزيد. وإن قلت: وزيدٍ مطلقا جاز ذلك على شبيه بالنسق إذا لم تحل بينهما بشيء[٢٣]، وواضح من تقدير الفراء للآية أنها خلت من أي

---

(٢٠) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ١٩٦.
(٢١) سبق تخريجه في البحث.
(٢٢) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ١٩٦.
(٢٣) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ١٩٧.

حرف من حروف العطف، ومع ذلك جعل الاسم المجرور "جنات" منسوق على " أؤنبئكم بخير"،وفي المثال وجد حرف العطف، ونفهم من نصي الفراء السابقين أن الشبيه بالنسق عندهم هو أن يتناسب الاسم اللاحق مع الاسم السابق في إعرابه؛ سواء وجد حرف العطف أو لم يوجد.

٢- الخلاف في إعراب "ما" الواقعة بعد نعم أو بئس، والمتلوة بفِعْل:

"قال أبو العباس في قوله عز وجل:﴿ لبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾[٢٤]، قال الكسائي: بئس الذي قدَّمَتْ لهم السُّخْطُ، وكأنه بئس الشيءُ شيءٌ قدَّمَتْ لهم أنفسُهم، وليس بِشَيْءٍ. وقال الفراء: بئس ما، يُرْفَعُ ما ببئْسَ، ولا يجوز بئس الذي قام زيد"[٢٥].

نفهم من نص ثعلب السابق أن الكسائي يرى أن "ما" اسم موصول بمعنى الذي، وهو فاعل (بئس)، والجملة "قدمت لهم أنفسهم" صلة الموصول، والمصدر المؤول "السخط" هو المخصوص بالذم، والتقدير على هذا الفهم السابق: بئس الذي قدمت لهم أنفسهم السخط[٢٦]، وقد أنكره عليه الفراء، وقال عن هذا الرأي بعد أن ذكر المثال بئس ما صنعت وتقديره عند الكسائي: ساء ما صنيعك، قال الفراء: " ولا نعرف جهته"[٢٧]، ويذكر الفراء في معاني القرآن رأيين آخرين أجازهما الكسائي، وأنكرهما عليه الفراء: الأول: يقول الفراء: "ولا يجوز أن يكون رفعا على قولك: بئس الرجل عبد الله، وكان الكسائي يقول ذلك"[٢٨]، وقصد الفراء من كلامه أن تكون ما مصدرية؛ وتقدير الكلام عند الكسائي: بئس تقديمهم لأنفسهم أن سخط الله عليهم، وقد رُدَّ على الكسائي بأن نعم وبئس لا يدخلان على اسم معين معروف، و"تقديمهم" قد تعرف بإضافته إلى

---

(٢٤) المائدة: ٨٠.

(٢٥) مجالس ثعلب: ١/ ٦٢ .

(٢٦) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٣٣٨/١.

(٢٧) ينظر:معاني القرآن للفراء: ١ / ٥٧.

(٢٨) معاني القرآن للفراء: ١ / ٥٦ ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٤٧.

الضمير[٢٩]، ورُدَّ على ذلك الاعتراض بأنه لم ينص على أن "تقديمهم" هو الفاعل، ولكنه المخصوص بالذم، والفاعل مضمر، والتمييز محذوف؛ لفهم المعنى، والتقدير: بئس تقديمٌ تقديمُهم لأنفسهم[٣٠]. والثاني: "قال ــ أي الكسائي ــ :أرادت العرب أن تجعل "ما" بمنزلة الرجل حرفا تاما، ثم أضمروا لصنعت "ما" كأنه قال بئسما ما صنعت، فهذا قوله ، وأنا لا أجيزه"[٣١]. ويشرح ابن مالك كلام الفراء "معناه بئس الشيء ما صنعته، فما الموجودة عنده فاعل، وما المقدرة مبتدأ، وهذا معنى ما نقله الفراء عن الكسائي"[٣٢]، ويرى ابن مالك أن رأي الكسائي هذا كرأي سيبويه إلا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير نعم الشيء شيء صنعت، وقد اختار ذلك الرأي؛ أي كون ما معرفة تامة[٣٣]، واختاره أيضا أبو حيان[٣٤]. ولكن قول ثعلب: "وكأنه بئس الشيءُ شيءٌ قدَّمَتْ لهم أنفسُهم" غير مفهوم نسبته للكسائي؛ لأن هذا الرأي منسوب لسيبويه وللمحققين من أصحابه [٣٥] ، فأردف رأي سيبويه وأصحابه بعد رأي الكسائي؛ لعدم موافقته على الرأيين، وأيا كانت نسبته فإن "ما" بمعنى الشيء معرفة تامة فاعل الذم، والمخصوص محذوف تقديره" شيء" وجملة "قدمت" صفة للمخصوص المحذوف.

أما الفراء فإنه يرى أن "ما" الموصولة مرفوعة ببئس على أن تعرب فاعلا، ولا يجوز بئس الذي قام زيد؛ أي أنه لا يجيز ذكر المخصوص إذا كان فاعل المدح أو الذم اسما موصولا، وأكثر وضوحا من ذلك قوله: "ولا يصلح أن تُوَلِي نعم وبئس "الذي" ولا

---

(٢٩) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ٢٩٠ ، الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٣٠، البحر المحيط: ١/٣٠٥، الدر المصون: ١/٣٠٠.

(٣٠) ينظر البحر المحيط: ١/٣٠٥، الدر المصون: ١/٣٠٠.

(٣١) معاني القرآن للفراء: ١ / ٥٧.

(٣٢) شرح التسهيل:١٣/٣.

(٣٣) ينظر:شرح التسهيل:١٣/٣.

(٣٤) ينظر: النهر الماد:١/٣٠٥، مع البحر المحيط.

(٣٥)ينظر:الكتاب: ١/ ٧٣، ١٥٦/٣، شرح التسهيل: ٣ / ١٢، ارتشاف الضرب: ٢٠٤٤/٤، مغني اللبيب: ١ / ٢٩٦ ، وقال ابن هشام: "وأكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة، وأثبته جماعة منهم ابن خروف، ونقله عن سيبويه .

"من" ولا "ما" إلا أن تَنوِي بهما الاكتفاء؛ أي الاستغناء عن المخصوص، دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع[٣٦]؛أي المخصوص.

لكن الدكتور أحمد الليثي له فهم آخر لكلام الفراء، فهو يرى أن "ما" موصولة بمعنى "الذي"، وهي المخصوص بالذم، والفاعل مستتر، والتقدير: بئس الشيء الذي قدمت لهم أنفسهم[٣٧]، ونرى أنه قد جانبه الصواب في ذلك الفهم.

ومما يؤيد فهمنا لرأي الفراء ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل من أن الفراء والفارسي ذهبا إلى أن "ما" اسم موصول فاعل، ويكتفى بها وبصلتها عن المخصوص[٣٨]، وبذلك يتأكد أن الدكتور الليثي قد حاد عن الفهم الصحيح لرأي الفراء

ومن تتمة القول في هذة المسألة أن نشير إلى بعض آراء العلماء فيها، فيرى الأخفش والزجاج والزمخشري أن "ما" نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفة لما، والمخصوص محذوف[٣٩]. ويرى الفارسي أن "ما" موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف[٤٠]، وثمة آراء أخرى لا داعي لذكرها[٤١].

ونرى أن كل هذه الأوجه الإعرابية جائزة، لكن الذي يسوغ قبول وجه دون وجه آخر هو الاحتكام للسياق، أو أن توجد قرينة، فتجعل وجها مقبولا دون الوجه الآخر، وقد ذهب الأستاذ عباس حسن[٤٢] لمثل هذا الرأي الذي أميل إليه.

---

(٣٦) معاني القرآن للفراء: ١ / ٥٧.

(٣٧) ينظر: النحو في مجالس ثعلب: ٢٢٩.

(٣٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٩، ارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤، شفاء العليل: ٥٨٧/٢ .

(٣٩) ينظر: معاني الأخفش:١٣/١، معاني القرآن للزجاج:١٧٢/١، ١٧٣، الكشاف:٢٩٦/١، المساعد:١٢٧/٢، ومغني اللبيب:٢٩٨/١، شفاء العليل:٥٧٨١٣/٢، إعراب القرآن للنحاس:٢٤٧/١، جامع البيان:٢٨٥/١، والتبيان:٥٨، البحر المحيط:٣٠٤/١، والارتشاف: ٢٠٤٥/٤، الدر:٢٩٩/١، والهمع:٨٦/٢، وروح المعاني:٣٢١/١.

(٤٠) ينظر: البغداديات:٢٧١، ٢٧٢، شرح التسهيل:٩/٣، وارتشاف الضرب:٢٠٤٥/٤، الجنى:٣٣٩، شفاء العليل:٥٨٧/٢، شرح الأشموني:٤١/٢، ٤٢.

(٤١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٤/٤، الجنى:٣٨٨، شرح الأشموني: ٤٠/٢، ٤١، همع الهوامع:٨٦/٢.

(٤٢) ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٣٧٤، ٣٧٥.

٣- خلافهما حول خبر "لَكِنَّ":

أنشد ثعلب قول الفرزدق[٤٣]:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولكِنَّ زِنْجِيًّا غَلِيظَ المَشَافِرِ

ثم يعرض خلاف النحاة الكوفيين أنفسهم في الشطر الثاني، ومعهم في ذلك الخلاف سيبويه من البصريين، "قال الفراء: غليظ المشافر، أَتْبَعَهُ، وهو الخبر، وقال الكسائي: ولكنَّ بكَ زِنْجِيًّا؛ أي يُشْبِهُكَ. وقال سيبويه: زِنْجِيًّا غَلِيظَ المَشَافِرِ تُشْبِهُهُ، فَأَضْمَرَ الخبرَ. فإنْ رَفَعْتَ قلتَ: لكنَّكَ زِنْجِيٌّ، أَضْمَرَتَ الاسمَ، وهو شَبِيهٌ باللَّقَب"[٤٤].

إذا أنعمنا النظر في نص ثعلب السابق نراه يعرض لثلاثة آراء للنحاة، وجميعها تذهب إلى التقدير والتأويل في الخبر، فيلمح الفراء في قول الفرزدق: ولكِنَّ زِنْجِيًّا غَلِيظَ المَشَافِرِ، جانبين الأول: هو جانب اللفظ؛ لأن غليظ المشافر تابع "نعت" لاسم لكنَّ " زِنْجِيًّا "، والثاني: وهو جانب المعنى؛ وذلك قوله في إعراب "غَلِيظَ المَشَافِرِ" هو الخبر، فهو يرى أن مقصود الفرزدق الإخبار عنه بغلظة المشافر، إذن " غَلِيظَ " عند الفراء نعت لزنجي من جهة اللفظ، وخبر من جهة المعنى والقَصْد.

يرى الدكتور أحمد الليثي في تفسيره إعراب الفراء للكلمة "غليظ" أنها خبر لكنّ، وقد جاء منصوبا، وتكون لكن قد نصبت معموليها[٤٥]، لقد تجاهل الدكتور الليثي قول الفراء "أَتْبَعَهُ"، ولم يعلق عليه، وقد فَسَّرَ رأي الفراء بنصبه "غليظ" على أنها خبر لكنَّ من جهة اللفظ، وهذا الكلام لا يتفق مع قواعد النحو، ونرى أن ذلك بعُد عن مقصد الفراء.

---

(٤٣) البيت في ديوانه: ٤٨١، والكتاب: ١/ ٢٨٢، المحتسب: ٢/ ١٨٢، والأصول: ١/ ١٨٦، مجالس ثعلب: ١/ ١٢٧، المنصف: ٣/ ١٢٩، شرح المفصل: ٨/ ٨١ ــ ٨٢، الهمع: ١/ ٣٦، ٢٢٣، وقال البغدادي في الخزانة:(واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين، وصوابه: ولكن زنجيا غلاظا مشافره)، الخزانة: ١٠/ ٤٧٠، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي: ٥/ ١٩٦ .

(٤٤) مجالس ثعلب: ١/ ١٠٥ .

(٤٥) ينظر: النحو في مجالس ثعلب:١/ ٩٧.

وذهب الكسائي إلى أن الخبر محذوف، ويُفْتَرض أنه مقدم على الاسم؛ لأن الاسم نكرة، ولو أتى بعده ــ أي الخبر ــ لكان صفة له، والتقدير: ولكنَّ بكَ زِنْجِيًّا؛ أي يُشْبِهُكَ. وهذا الافتراض يبعد المعنى عن قصد الشاعر؛ لأنه يريد أن يخبر عنه بأنه زنجي غليظ المشافر، ولا يريد أن يقول : إنه يشبه الزنجي في غلظة المشافر، وثمة فرق دلالي ملحوظ بين: زيد زنجي غليظ المشافر، و زيد يشبه زنجيا غليظ المشافر.

أما سيبويه إمام البصريين فإنه يرى أن زِنْجِيًّا تعرب اسم لكنَّ، وغليظ نعت للاسم، والخبر فيما حكاه عنه ثعلب مضمر وتقديره:"تُشْبِهُهُ"، وكأن تقدير الكلام على رأي سيبويه: ولكنَّ زِنْجِيًّا غَلِيظَ المَشَافِرِ تُشْبِهُهُ[٤٦]، وهذا التقدير لا يبعد كثيرا عن تقدير الكسائي.

لكن البيت يروى في الكتاب برفع زنجي هكذا:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولكِنَّ زِنْجِيٌّ عظيمُ المَشَافِرِ

وقد علق عليه سيبويه بقوله: "والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكنَّ زِنْجِيًّا عظيمَ المَشَافِرِ لا يَعْرِفُ قرابتي"[٤٧] ، وهذا الافتراض مقبول من جهة معنى البيت، ومراد الشاعر، ويسوق سيبويه شاهدا آخر على حذف الخبر، وذلك قول الشاعر[٤٨]:

فما كنتُ ضفَّاطًا ولكنَّ طالبًا أناخَ قليلا فوقَ ظَهْرِ سَبِيلِ

وجاء في الكتاب:"أي ولكنّ طالبا منيخا أنا، فالنصب أجود؛ لأنه لو أراد إضمارا لخفف، ولجعل المضمر مبتدأ، كقولك: ما أنت صالحا، ولكنْ طالحٌ "[٤٩].

---

(٤٦) ينظر :مجالس ثعلب: ١/ ١٠٥ .

(٤٧) الكتاب:٢/ ١٣٦.

(٤٨) هو للأخضر بن هبيرة في اللسان (ض غ ط). (ج م ل ح) وبلا نسبة في الكتاب:٢/ ١٣٦ ، والمخصص:١٣٢/٧، شرح التسهيل: ١٥/٢.

(٤٩) الكتاب:٢/ ١٣٦.

أما الرواية التي يروى بها البيت برفع زنجي فعلى أساس أن المحذوف هو الاسم، وزنجي هو الخبر، والتقدير: ولكنك زنجي. ويرى ابن مالك وابن عقيل وأبو حيان والرضي أنه يجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يختص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر[٥٠] ، ومن وقوعه في غير الشعر قول بعضهم: إن بك زيدٌ مأخوذٌ، والتقدير إنه بك زيدٌ مأخوذ[٥١] ، وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم: [٥٢] "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون" فالاسم محذوف وهو ضمير الشأن، وقد ذهب الكسائي إلى أن الاسم أشد الناس، ومن زائدة، ومثله: إن بك مأخوذ أخواك، والتقدير إنك بك مأخوذ أخواك، ومن شواهد حذف الاسم في الشعر قول الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولكِنَّ زِنْجِيٌّ عظيمُ المَشَافِرِ

وقول عدي ابن زيد[٥٣]:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عنِّيَ ساعةً فَبِتْنَا على ما خيَّلتْ ناعِمَيْ بَالِ

والتقدير فليتك دفعتَ أو فليته[٥٤].

وقد لاحظت أن كتب النحو تناقلت رواية الرفع في بيت الفرزدق، وعرّجوا قليلا على رواية النصب[٥٥]؛ لكنهم لم يذكروا فيها سوى رأي سيبويه؛ لانحياز معظم النحاة إلى الرأي البصري، وتنوسي رأي الفراء والكسائي في هذا الشاهد؛ لصعوبة تفسير

---

(٥٠) ينظر: شرح التسهيل:١٣/٢.، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٠٩، ٣١٠، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٤٥، ١٢٤٦، شرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٧٥، ٣٧٦.

(٥١) ينظر:الكتاب:٢/ ١٣٤، وشرح التسهيل:١٣/٢.

(٥٢) الحديث متفق عليه:انظر: صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة: ١١٥٥، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان: ١١٦٩، والحديث في شرح التسهيل: ٣/ ١٣٨، ١٣٩، الهمع: ٢/ ٣٥.

(٥٣) ديوان عدي بن زيد: ١٦٢، والبيت في النوادر:٢٥، الإنصاف: ١/ ١٨٣، المغني: ١/ ٢٩٨، الدرر: ٢/ ١٧٧، الهمع: ١/ ١٣٦، الخزانة: ١٠/ ٤٧١ ــ ٤٧٧، ٥٠١.

(٥٤) ينظر:شرح التسهيل:٢/ ١٤ ، والتذييل والتكميل: ٥ / ٤٠، ٤١.

(٥٥) ينظر:شرح التسهيل:٢/ ١٤.

رأي الفراء، واستعجام مراده في قوله: "أتبعه، وهو الخبر" ولبعد رأي الكسائي عن المعنى ومجافته له.

٤ تقديم المفعول به على المضاف، وهو معمول المضاف إليه :

يقول ثعلب: "أنت أخانا أول ضارب، يأباه الفراء ويجيزه الكسائي"[٥٦]. القاعدة العامة أنه: "لا يقدم على المضاف معمول المضاف إليه، فلا يقال في: جاءني غلامُ مكرمٍ زيدا: جاءني زيدا غلامُ مكرمٍ؛ لأن معمول المضاف إليه من تمامه، والعامل كتمام المضاف"[٥٧]، وقد فصلوا القول في ذلك، ولا داعي لذكره[٥٨]،لكن الذي يعنينا هو ما قالوه عن المسألة السابقة، فقد ذكر ابن مالك أن الكسائي يجيز: أنت أخانا أول ضارب، وغيره يمنع ، والصحيح المنع، ولا يظهر فرق بين أول وغيره من أفعل التفضيل، فيجوز على هذا عنده: هذا بالله أفضل عارف، وهذا عمرًا أكرم ضارب، ثم راح ابن عقيل يلتمس له القبول في قوله:" ولعل الفرق أن ما أجازه الكسائي من مسألة أول في معنى ما يجوز معه التقديم، إذ المعنى: أنت ضارب أخانا أولا[٥٩].

والفراء لا يوافق في هذا المثال على تقديم المفعول به" أخانا" على اسم الفاعل "ضارب"، مع وجود فاصل أجنبي بينهما "أول". وقد تجاهلت معظم كتب النحو هذا المثال، ونرى أن منع التقديم أحق من التقديم؛ لأن التقديم يجعل المثال غامضا، ولا سيما أن مثل ذلك ليس شعرا فيضطر الشاعر إلى التقديم أو التأخير، يقول سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[٦٠]، فلو كان هذا المثال شعرا لقبلناه مضطرين رغم صعوبته.

---

(٥٦) مجالس ثعلب: ١ /١٤١، المساعد: ١/ ٢٧٦.

(٥٧) المساعد: ٢ /٣٣٦، ٣٣٧. وينظر: ارتشاف الضرب: ٤ /١٨١١، ١٨١٢.

(٥٨) المساعد: ٢ / ٣٣٦، ٣٣٧. وينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٨١١، ١٨١٢.

(٥٩) المساعد:٢/ ٣٣٨ .

(٦٠) الكتاب: ١/ ٢٦ .

د. العطف على اسم (إن) بالرفع قبل استكمال الخبر:

يذكر ثعلب خلاف الفراء والكسائي في العطف على اسم (إن) بالرفع قبل استكمال الخبر في قوله تعالى: "﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾[٦١] قال: يجوز، ولم نسمع من قرأ به، ويقال: إن زيدًا وعمرٌو قائمان، وإن زيدًا وعمرًا قائمان. قال: مثل قوله[٦٢]:

فمن يكُ أمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقيارٌ بها لغريبُ

وأنشد أيضا:

يا ليتني وأنْتِ يا لميسُ في بلدٍ ليس به أنيسُ[٦٣]

قال أبو العباس: والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يَتبيَّن فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما يَتبيَّن، وفيما لا يَتبيَّن"[٦٤].

اتفق النحاة البصريون والكوفيون على جواز العطف على اسم (إن) بالنصب، سواء جاء قبل الخبر كقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾[٦٥]، أو وقع بعد الخبر كقول رؤبة بن العجاج[٦٦]:

إن الربيعَ الجودَ والخريف بدا أبي العباس والصيوفا

---

(٦١) الأحزاب:٥٦.

(٦٢) هو ضابئ بن الحارث بن أبطاة من بني غالب بن حنظلة من البراجم، والبيت في الأصمعيات:١٨٤، الكتاب: ١/ ٥٧، النوادر: ٢٠، الشعر والشعراء: ٢٢٥،مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٢، اللسان: مادة (قير)، والإنصاف: ١/ ٩٤، الدرر: ٦/ ٨٢، الهمع: ٢/ ١٤٤، شرح المفصل: ٨/ ٨٦، التصريح: ١/ ٢٢٨ .

(٦٣) الرجز لجران العود في ديوانه: ٩٧ ، وروايته: وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس،وهو كذلك في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٩، ٢/١٥، ٣/ ٢٧٣،و شرح المفصل: ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/٢١، التصريح: ١/ ٣٥٣، ونسبهما العيني إلى رؤبة بن العجاج وهما في ملحق ديوانه: ١٧٦، وللعجاج في ديوانه: ١/ ٣٤٦، والتصريح: ١/ ٢٣٠، وهما في معان الفراء: ١/ ٣١١، مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٢، الزاهر:٢/ ٣٩٢بنفس رواية ديوان جران العود، شرح التسهيل: ٢/ ٥٢،والمساعد: ١/ ٣٣٧، الهمع: ٢/ ١٤٤.

(٦٤) مجالس ثعلب: ١/٢٦٢.

(٦٥) الأحزاب: ٣٥.

(٦٦) هو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٧٩، وله في الأصول:١/ ٢٥٠، والتصريح: ١/ ٢٢٦.

والمعنى: إن الربيع الجود والخريف والصيوف بدا أبي العباس[٦٧]. ومثال جواز العطف بالرفع والنصب على اسم إن بعد استيفاء الجملة لركنيها المبتدأ والخبر قول ثعلب: "إن عبد الله رجل وأنا جيد، وكذلك إن عبد الله رجل وإياي"[٦٨]. فالمثال الأول لثعلب عطف بالرفع على محل اسم (إن)، أو أنه مرفوع على معني الابتداء، والمثال الآخر عطف بالنصب على اسم (إن).

والعطف بعد استيفاء الجملة لركنيها الاسم والخبر مخصوص عند البصريين مع"إن" و"لكن" فقط ، والمعطوف مرفوع عندهم على معنى الابتداء، ومشروط باستيفاء الجملة قبله للاسم والخبر، وشاهده مع إن قول الشاعر[٦٩]:

إنَّ الخلافةَ والنبوةَ فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ

وقول الشاعر[٧٠]:

فمن يكُ لم يُنْجبْ أبوه وأمُّهُ فإنَّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

وشاهده مع لكنّ قول الشاعر[٧١]:

وما قصَّرتْ بي في التَّسَامي خُئُولةٌ ولكنَّ عمي الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ

ويوجه ذلك المعطوف المرفوع على أنه من قبيل عطف الجمل، وحينئذ يعرب مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: والمكرمات كذلك، والأب كذلك، والخال كذلك[٧٢]، أو أنه معطوف على محل اسم "إن"؛ فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ[٧٣]، أو أنه معطوف

---

(٦٧) ينظر: شرح التسهيل:٢/ ٤٨.

(٦٨) مجالس ثعلب: ٢/٥٨٧.

(٦٩) نسب في المفصل لجرير: ٢٩٥، وقيل للفرزدق وليس في ديوانهما، وهو في الكتاب: ٢/ ١٤٥، وشرح المفصل: ٦٦/٨، شرح التسهيل: ٢/ ٤٨، والعيني:٢٦٣/٢، انظر: معجم شواهد النحو د.حنا حداد: ٣٧٥.

(٧٠) الشاهد بلا نسبة في العيني: ٢/ ٢٦٥، التصريح: ١/ ٢٢٧، الدرر: ٢/ ١٩٩، الهمع: ٢/ ١٤٤، انظر معجم شواهد النحو د. حنا حداد: ٢٦٤، شرح المفصل: ٨/ ٦٦ ــ ٦٧، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٨.

(٧١) الشاهد بلا نسبة في العيني:٢/ ٣١٦، والأشموني: ١/ ٢٨٧، والتصريح: ١/ ٢٢٧، والدرر: ٢/ ٢٠٢، والهمع: ٢/ ١٤٤، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٨، انظر معجم شواهد النحو د. حنا حداد: ٥٢٣..

(٧٢) ينظر: شرح التسهيل:٢/ ٤٨.

(٧٣) شرح ابن عقيل:١/٣٧٦.

على "إن" وما عملت فيه، أو أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان مما يتحمل الضمير. (٧٤)

و انفرد الكسائي والفراء وثعلب من النحاة الكوفيين بجواز العطف على اسم (إن) قبل أن تستوفي الجملة ركنها الثاني؛ أي الخبر، لكن الفراء يختلف مع الكسائي في أنه خصَّ ذلك بما لا يظهر عليه علامة الإعراب كالأسماء المبنية أو المقصورة أو المضافة إلى ياء المتكلم، أما الكسائي(٧٥) فإنه يجيز العطف فيما يظهر عليه علامة الإعراب، وفيما لا يظهر عليه، "ووافق الكسائي على جواز ذلك أبو الحسن "الأخفش" وهشام"(٧٦)، ويفصح الفراء عن رأيه وهو بصدد إعراب " الصابئين" في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٧٧) فالصابئون عنده معطوف على الذين؛ وذلك لمسوغين عنده: الأول: أن الذين اسم لا يتبين عليه علامة الإعراب، والآخر: أن عمل (إن) ضعيف من جهة أنه ينصب الاسم، ولا يرفع الخبر، وبذلك فإن العطف على اسم إن على أساس أنه مبتدأ قبل دخول (إن) عليه، ثم يبين خلافه مع الكسائي؛ لأنه لا يحب أن يقول: إن عبد الله وزيد قائمان؛ لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إن)(٧٨)، وقد علل الرضي إجازة الكوفيين والكسائي العطف على اسم (إن) قبل استيفاء الخبر، فقال:"وإنما أجاز الكسائي نحو: إن زيدا وعمرو قائمان، لأن العامل عنده في خبر (إن) ما كان عاملا في خبر المبتدأ، لأن (إنّ) وأخواتها، لا تعمل عند الكوفيين

---

(٧٤) ينظر: التذييل والتكميل:٥/١٨٦، وفيه تفصيل مطول، وخلاف بين النحاة ص١٨٦ــ ١٩٤.

(٧٥) انظر رأي الكسائي في: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣١١، الأصول: ١/٢٥٧، إعراب القرآن للنحاس: ٣/٣٢٣، الإنصاف: ١٨٦، شرح المفصل: ٨/٦٩، اللباب: ١/٢١٢ .

(٧٦) معاني القرآن للأخفش: ٢٦١، ٢٦٢، شرح المفصل: ٨/٦٩، التذييل والتكميل:٥/١٩٤.

(٧٧) المائدة: ٦٩.

(٧٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣١٠، ٣١١.

في الخبر، فالعامل في خبر (إن) اسمها؛ لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين"[٧٩].

وقد رفض أبو الحسن على بن عيسى أن يكون ذلك عطفا على الموضع، فقال:" ومن زعم أنه عطف على الموضع فقد غلط؛ لأنه لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد"[٨٠]

وقد جاءت الشواهد مؤيدة لرأي الفراء والكسائي، وقد ذكرها الفراء في معانيه، ومنها الآية السابقة من سورة المائدة [٨١].

و قول ضابئ بن الحارث البرجمي[٨٢]:

فمن يكُ أمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنِّي وقيارٌ بها لغريبُ

وقول بشر بن أبي خازم الأسدي[٨٣]:

وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم بغاةٌ ما حَيِينا في شقاق

وقول رؤبة[٨٤]:

يا ليتني وأنْتِ يا لميسُ في بلدٍ ليس به أنيسُ

وقول الشاعر[٨٥]:

يا ليتني وهما نخلو بمنزلةٍ حتى يرى بعضُنا بعضًا ونأتَلِفُ

ومن الشواهد التي لم يروها الفراء، وتؤيد رأيهما ما ذكره ابن مالك، قول الشاعر[٨٦]:

---

(٧٩) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٥٥.

(٨٠) التبصرة والتذكرة: ١/ ٢١١.

(٨١) آية: ٦٩.

(٨٢) سبق تخريجه في البحث.

(٨٣) البيت في ديوانه: ١٦٥، الكتاب: ٢/ ١٥٦، الإنصاف: ١/ ١٩٠، شرح المفصل: ٨/ ٦٩، معاني الفراء: ١/ ٣١١ بلا نسبة.

(٨٤) سبق تخريجه في البحث.

(٨٥) هامش أوضح المسالك بتحقيق محيي الدين عبد الحميد: ١/١١١.

خَلِيلَيَّ هلْ طِبٌّ فإنِي وأنْتُمَا ــ وإنْ لم تَبُوحَا بالهَوَى ــ دَنِفَانِ

وكذلك ما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: **إنك وزيد ذاهبان**[٨٧]، وما حكاه الأخفش من أنه سمع من العرب من يقول: **إن زيدا وأنت ذاهبان**[٨٨].

ومن الشواهد المؤيدة لرأي الكسائي قراءة[٨٩] من رفع " ملائكته" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾[٩٠].

وقد استنكر سيبويه ما ورد عن العرب من مثل هذه الأمثلة السابقة، وغلطهم، وضعف من لغتهم، فهو يقول:" واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هُمْ"[٩١]، ثم يقيس غلطهم هذا على غلط زهير في قوله[٩٢]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فهو يرفض الحمل على المعنى، أو العطف على التوهم؛ لأن التقدير أني لست بمدرك ولا سابق، فكأن زهير توهم دخول حرف الجر على خبر ليس، ومن ثم عطف عليه "سابق" بالجر، ولا يجوز لسيبويه أن يغلط فصحاء العرب، وهم حجة على اللغة في ذاك الوقت موثوق بكلامهم، وقد جاءت بعض القراءات القرآنية موافقة للغة العرب، فذهب سيبويه فيها إلى التقديم والتأخير، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

---

(٨٦) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل:٢/٥٠ شرح ابن عقيل: ١/٣٧٦، مغني اللبيب: ٢/ ٤٧٥، شرح أبيات مغني اللبيب:٧/٤٢، ٣٠٠، الأشموني:١/٢٨٦، التصريح:١/٢٢٩.

(٨٧) الكتاب: ٢/١٥٥.

(٨٨) التذييل والتكميل: ٥/١٩٤.

(٨٩) القراءة القرآنية بالرفع قرأ بها عبد الوارث عن أبي عمرو ، انظر: مختصر شواذ ابن خالويه: ١٢٠، وهي لأبي عمرو في البحر المحيط: ٧/٢٣٩.

(٩٠) الأحزاب: ٥٦.

(٩١) الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٩٢) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٤٠، الكتاب: ١/ ١٦٥، ٣٠٦، ٢/ ١٥٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠، ونسبه سيبويه في بعض المواضع لصرمة الأنصاري، وهو في شرح أبيات الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٢، وفي الخصائص: ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والمغني: ١/ ٩٦.

وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[٩٣]،التقدير عنده: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك[٩٤]،وقد ذهب ابن مالك إلى تقدير الخبر قبل العطف؛ لأنه مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون[٩٥].

وخلاصة رأي البصريين أنهم يرفضون رأي الكوفيين؛ ومن ثم يلجئون إلى الافتراض والتأويل، فالاسم المرفوع قبل مجيء الخبر مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبره المذكور بعد ذلك، وخبر (إن) هو المحذوف، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة (إن) واسمها وخبرها.

والرأي عندنا هو الرأي الكوفي؛ لأننا يجب أن نستنبط القواعد من كلام العرب، ولا يجوز لنا ــ كما فعل البصريون ــ أن نحكّم القاعدة في كلامهم، ومن ثم نلجأ إلى الافتراض بالتقديم والتأخير والحذف. أما عن رأي الكسائي والفراء فإن كلا الرأيين مقبول، ويشهد لهما واقع اللغة، وإن كنا نميل إلى ما ذهب إليه الكسائي؛ لأنه لا فرق بين مجيء اسم (إن) ضميرا أو اسمًا موصولا، وبين مجيئه اسما تظهر عليه علامات الإعراب.

٦ـ خلافهما في تفسير (إنْ) في قوله تعالى: ﴿ فيما إن مكنكم فيه﴾(٩٦):

"قال ثعلب في قوله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ [٩٧] قال: الفراء يقول: فيما لم نمكنكم فيه، والكسائي يقول: في الذي مكناكم فيه"[٩٨].

---

(٩٣) المائدة: ٦٩.

(٩٤) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢ ، التبصرة والتذكرة:١/ ٢١٠، ٢١١ شرح التسهيل:٥٠/٢، المساعد:٣٣٦/١.

(٩٥) شرح التسهيل: ٥٠/٢.

(٩٦) الأحقاف:٢٦.

(٩٧) الأحقاف:٢٦.

(٩٨) مجالس ثعلب: ١ /٢٦٧.

فقد نقل ثعلب رأي الفراء من معانيه، يقول الفراء: في الذي لم نمكنكم فيه، و"إنْ" بمنزلة ما في الجحد[٩٩]. إذن يرى الفراء أنّ "إنْ" في الآية الكريمة بمعنى "ما"، فهي نافية أو على حد تعبيره للجحد، ويخالفه الرأي الكسائي فيرى أنّ "إنْ" في الآية الكريمة زائدة؛ والمعنى حينئذ: ولقد مكناهم في الذي مكناكم فيه، وقد ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم الرأيين من غير نسبة لأحد[١٠٠] .

وقد ذكر ابن هشام في هذه الآية أن "إنْ" تكون نافية بمعنى "ما" أو زائدة، ورجح كونها نافية مستندا إلى قوله تعالى: ﴿ مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾[١٠١]، ويرى أنه قد عدل عن ذكر "ما "في الآية الكريمة لئلا تكرر بعد ما الموصولة، فيثقل اللفظ بتكرارها؛ والتقدير: مكناهم فيما ما، ولهذا السبب قلبوا ألف ما الشرطية حين تدخل عليها ما الزائدة "هاء"، فقالوا مهما، ولم يقولوا: "ما ما" تحاشيا للثقل، وذكر ابن هشام أنّ "إنْ" في الآية الكريمة قد تكون بمعنى "قد"، كقوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾[١٠٢] ،فقد فسروا "إنْ" في الآية السابقة بمعنى "قد" وبمعنى الشرط، وتقدير الآية مناط الحديث حينئذ: "ولقد مكناهم فيما قد مكناكم فيه"[١٠٣].

والراجح عندنا، وليس الأرجح، رأي الفراء؛ لأنه مؤيد بآية أخرى من القرآن الكريم، وهي قوله تعالى: ﴿ مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾[١٠٤]،وإن كان المعنى يقبل رأي الكسائي، ويقبل كذلك أن تكون "إنْ" بمعنى "قد".

---

(٩٩) معاني القرآن:٣/٥٦.

(١٠٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: وذكر أن "إنْ" بمعنى "ما"، وقد ذكر المحقق أن هذا الرأي منسوب للفراء في النسخة هـ من النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق، ثم قدر المعنى: ولقد مكناهم في الذي مكناكم فيه، وأرى أن معنى الآية على هذا التقدير: ولقد مكناهم في الذي ما مكناكم فيه، فربما وقع سقط أو خطأ طباعي:٤/١٧٠ ، وينظر الرأيين في التبيان في إعراب القرآن:٢/١١٥٨.

(١٠١) الأنعام : ٦.

(١٠٢) الأعلى: ٩.

(١٠٣) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٢٢.

(١٠٤) الأنعام : ٦.

٧. الخلاف في تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[١٠٥]:

يعرض ثعلب آراء النحاة في قوله تعالى:﴿ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[١٠٦]:قال: "الكسائي يقول فيها: فآمنوا يكن خيرًا لكم، والفراء قال: فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم، والخليل يقول: أضمر افعلوا خيرًا لكم".[١٠٧]، فقد اختلف النحاة الكوفيون على أنفسهم في هذه المسألة، واختلفوا أيضا مع البصريين حول تقدير المحذوف في الآية الكريمة، فيرى الكسائي أن المحذوف هو (كان) مع اسمها، والتقدير آمنوا يكن الإيمان خيرًا لكم[١٠٨]، ووافق أبو عبيدة رأي الكسائي فالتقدير عنده: يكن خيرًا لكم[١٠٩]، والفراء يرى أن "خيرًا "منصوب باتصاله بالأمر ؛ أي أنه نائب عن المفعول المطلق، وذلك لأنه من صفة الأمر، وكأن التقدير : فآمنوا هو خير لكم، فكَنَّى عن الإيمان بالضمير "هو" ، ألا ترى أنك تقول للرجل: اتق الله هو خير لك؛ أي الاتقاء خير لك، فإذا سقطت "هو" اتصل بما قبله وهو معرفة فَنُصِب، ولا يوافق الكسائي على أنه منصوب بإضمار "يكن"؛ لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا؛ ألا تري أنك تقول اتق الله تكن محسنا، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسنا وأنت تضمر " تكن" ولا يصلح أن تقول: انصرنا أخانا، وأنت تريد تكن أخانا[١١٠].

أما النحاة البصريون فإنهم يرون أن المحذوف فعل يناسب المعنى، فالتقدير عند الخليل وسيبويه في قوله تعالى:﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[١١١] انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خير لك، ويستدلون على ذلك من كلام العرب بقول عمر بن أبي ربيعة[١١٢]:

---

(١٠٥)النساء: ١٧٠ .

(١٠٦) النساء: ١٧٠ .

(١٠٧) مجالس ثعلب: ١ /٣٠٧ .

(١٠٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٩٦ .

(١٠٩) ينظر: مجاز القرآن:١/١٤٣، البيان لابن الأنباري:١/٢٧٩ ، روح المعاني:٦/ ٢٣.

(١١٠) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٩٥، ٢٩٦ ، والمساعد:١/ ٤٤١،٤٤٢، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٧٥.

(١١١) النساء: ١٧١ .

فَواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِكٍ أوِ الرُّبَا بينهما أسْهَلا

فنصبت "أسهل" في البيت وذلك على أساس إضمار فعل دل عليه ما قبله، والتقدير عند سيبويه: ليأت أسهل الأمرين عليه، وقد عللا سبب الحذف في الآيتين الكريمتين وما ورد عن العرب شعرا ونثرا بكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انْتَهِ فصار بدلا من قوله: ائت خير لك، وادخل فيما هو خير لك[١١٣].

أما رأي الكسائي فقد رفضه الفراء[١١٤] والبصريون، ووصفه محمد بن يزيد بالخطأ؛ لأنه لا يضمر الشرط وجوابه، وهذا لا يوجد في كلام العرب[١١٥]، ورفضه العكبري معللا ذلك: بأن "كان" لا تحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لابد منه، ويزيد ذلك ضعفا أن يكون المقدر جواب شرط محذوف، فيصير المحذوف الشرط وجوابه[١١٦]، ورفضه كذلك الرضي وقال عنه: "وليس بوجه؛ لأن كان لا يقدر قياسا، فلا يقال عبد الله المقتول، أي كن ذلك"[١١٧] وإذا نظرنا إلى الآيتين الكريمتين كاملتين وهما قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وكان الله عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[١١٨]، وقوله تعالى:﴿يا أهل ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دينكم وَلَا تَقُولُوا۟ على ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ ۚ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ منه ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بالله وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إله واحد سبحانه أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[١١٩]

([١١٣]) ينظر: الكتاب:١/ ٢٨٢ ــ ٢٨٤ ، التبيان: ٤١١/١، إعراب القرآن للنحاس: ٥٠٨/١، ٥٠٩.

([١١٤]) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٩٦/١.

([١١٥]) ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٨٣، إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٠٩ .

([١١٦]) ينظر: التبيان: ١/ ٤١١ .

([١١٧]) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٤٠.

([١١٨]) النساء: ١٧٠ .

([١١٩]) النساء: ١٧١ .

يتضح لنا أن تقدير الكسائي:فآمنوا يكن خيرا لكم، في الآية الأولى هو المناسب للمعنى، ويؤكد هذا المعنى مجيء جملة "إن تكفروا فإن لله ما في السموات والأرض"؛ فقد شاكلت الجملة الأولى للجملة الثانية المذكورة بجواب الشرط؛ أما في الآية الثانية فإن التقدير عند الكسائي: انتهوا يكن خيرا لكم، والدليل على أن هذا التقدير هو المناسب للمعنى "جملة التوازي" المحذوفة وتقديرها: وإن لم تنتهوا يكن شرا لكم.

ويعد رفض النحاة لرأي الكسائي إجحافا صارخا؛ لأن الغاية من النحو إبراز المعاني؛ والتقدير الذي ارتآه الكسائي يتفق تماما مع المعنى، أما احتجاجهم بأنه لم يرد في كلام العرب حذف كان مع اسمها مسبوقة بحذف أداة الشرط فهذا كلام يتنافى مع الموضوعية؛ لأنه قد ورد في الآيتين الكريمتين السالفتين وفي كلام العرب، أما استنكار الرضي له فليس فيه أية حجة؛لأن المثال الذي أتى به يختلف عن الآية القرآنية، فالآية مبدوءة بفعل الأمر، والمثال جملة خبرية، فهو تشبيه في غير موضعه، وكان من الواجب ألا يضع النحاة القواعد مسبقة ثم يحكموها في كلام العرب، ولكن الواجب أن يستنبطوا القواعد من كلامهم.

ولا يعني كلامنا السابق أننا نرفض رأي الفراء أو البصريين، لأن تقديرهما يتفق مع قواعد النحو؛ ولا يجافي المعنى: ولكن رأي الكسائي من وجهة نظرنا هو الأدق في المعنى، والأقرب للصواب.

٨ـ مجيء الوصف مبتدأ دون الاعتماد على نفي أو استفهام:

وذلك في قول ثعلب: " قائمٌ أخوك، قال: الفراء يجيزه، والكسائي لا يقوله إلا مع اسم، والفراء يريد من قائم فأخوك"[١٢٠].

(١٢٠) مجالس ثعلب:١ / ٣١٣.

يتحدث ثعلب في هذه المسألة عن مذهب الكوفيين في الوصف الذي يعرب مبتدأ، ويرفع فاعلا بعده يسد مسد الخبر[١٢١]، فمعلوم أن الكوفيين ــ ومعهم الأخفش من البصريين ــ لا يشترطون أن يعتمد ذلك الوصف على نفي أو استفهام قبله؛ فهم يجيزون أن نقول: قائمٌ أخوك، فقائم مبتدأ،وأخوك فاعل سد مسد الخبر[١٢٢]. وجمهور البصريين يوجبون اعتماده على نفي أو استفهام، لكن ابن مالك وابن عقيل استحسنا اعتماده على النفي أو الاستفهام، ولذلك فإنه يجوز عندهما كون الوصف مبتدأ رافعا ما سد مسد الخبر وإن لم يعتمد لكنه ليس باستحسان. ونسبه المصنف إلى سيبويه. قال: ومن زعم أن سيبويه يمنعه فقد قوله ما لم يقل[١٢٣].

واستدل الكوفيون على مذهبهم بما ورد عن العرب، كقول الشاعر[١٢٤]:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وقول زهير بن مسعود الضبي[١٢٥]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ: يا لا

فالإعراب على مذهب الكوفيين أن"خبير" مبتدأ و"بنو لهب" فاعل سد مسد الخبر، "خير" مبتدأ و "نحن" فاعل سد مسد الخبر، ويذهب البصريون في إعرابه إلى أن "خبير" خبر مقدم و "بنو لهب" مبتدأ مؤخر، وفي ذلك عدم المطابقة بين المبتدأ وخبره في العدد؛ لأن خبير مفرد وبنو لهب جمع، وقد رد البصريون ومن ناصرهم على ذلك بأن "خبير" وهو بزنة (فعيل) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، فهو

---

(١٢١) انظر: المساعد: ١/ ٢٠٨.

(١٢٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٢٦، المساعد: ١/ ٢٠٨.

(١٢٣) ينظر: المساعد: ١/ ٢٠٧.

(١٢٤) الشاهد لبعض الطائيين في العيني: ١/ ٥١٨، والتصريح: ١/ ١٥٧، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل: ١/ ١٦٩، والمساعد:١/٢٠٧، ٣/ ١٧٣، والدرر: ١/٧٢، والأشموني: ١/ ١٩٢، والهمع: ١/ ٩٤ .

(١٢٥) الشاهد لزهير بن مسعود الضبي في نوادر أبي زيد: ٢١، وفي الدرر: ١/ ١٥٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢٠٣، والعيني: ١/ ٥٢٠، والخزانة: ١/ ٢٢٨، وهو للفرزدق في اللسان(ل و م)، وبلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٧٦، ٣/ ٢٢٨، الهمع: ١/ ١٨١ .

بزنة المصدر مثل "الصهيل والذميل"، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وقد جرى ذلك على قانون المشابهة بين الوصف والمصدر(١٢٦).

كقول الشاعر(١٢٧):

هُنَّ صَدِيقٌ للذي لم يَشِبِ

وكقول جرير(١٢٨):

نَصَبْنَ الهوى، ثم ارْتَمَيْنَ قلوبنا بأعين أعداء، وهُنَّ صديقُ

وقوله تعالى:﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾(١٢٩)

أما ما قدره ثعلب عن رأي الفراء:" يريد من قائم فأخوك" فقد اعتمد الوصف فيها على الاسم الموصول ؛ ولكن الإعراب سيتغير على هذا التقدير؛ لأن الاسم الموصول حينئذ سيعرب مبتدأ، وأخوك خبره، وهو بذلك التقدير ينأى عن أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام.

أما قول ثعلب:"والكسائي لا يقوله إلا مع اسم" فهو كلام يكتنفه الغموض، فالاسم الذي يقصده ثعلب ويتفق مع إعراب الجملة"قائم أخوك" هو اسم الاستفهام؛ لأنه لو قدرنا اسما غير اسم الاستفهام لتعارض مع إعراب الجملة، وإن صح ما ذكره عن الكسائي فمعناه أن الكسائي يخالف النحاة الكوفيين في عدم إيجابهم اعتماد الوصف على نفي أو استفهام قبله؛ لأن الكسائي لا يجيز الجملة:قائم أخوك إلا إذا سبقها اسم استفهام، ويكون التقدير على سبيل المثال: كيف قائم أخوك؟ أو من ضارب أخوك؟ أو أين قائم أخوك؟

---

(١٢٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧٤/٣، شرح ابن عقيل: ١٩٤/١، ١٩٥، ١٩٦، شرح التسهيل: ٢٧٣/١، ٢٧٤، المساعد: ١/ ٢٠٨، حاشية الصبان: ٢٨٣/١، التصريح: ١٥٧/١، ١٥٨، همع الهوامع: ٩٤/١، ٩٥.

(١٢٧) شطر البيت في هامش شرح ابن عقيل: ١/ ١٩٦، ولم نعثر عليه في مراجع أخرى.

(١٢٨) البيت لجرير في ديوانه: ٣٢٨، واللسان (ص د ق)، ونسب لمزاحم في الخصائص: ٢/ ٤١٢، وزهر الأدب للحصري:٥٦، انظر معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون:٢٤٦. .

(١٢٩) التحريم: ٤ .

وهو يتفق ــ على هذه الرواية ــ مع رأي البصريين في وجوب اعتماد الوصف على الاستفهام.

٩ـ عمل فعل الشرط أو الجزاء في المفعول به، وهو مقدم عليه:

يذكر ثعلب موطنا آخر للخلاف بين أصحاب المدرسة الواحدة، فهو يقول: " زيدا إن تضرب أضرب. إن نصبته بالثاني لم يختلفا فيه ــ يعني الكسائي و الفراء ــ وإن كان الأول أجاز الكسائي، وأبى الفراء؛ لأن الشروط لا يتقدمها صِلاتها"[١٣٠]، ومن نصه السابق نرى أن الكسائي والفراء اتفقا على أن "زيدا" مفعول به، وعاملـه جواب الشرط " أضرب"، ومن أمثلتهم أيضا: طعامَك إنْ تذهبْ نأكلْ[١٣١]، فطعام منصوب بالجزاء نأكل، مع أن من ثوابت القواعد النحوية أن أسماء الشرط لها الصدارة؛ ومن ثم لا يجوز تقديم معمولها عليها، أو تقديم معمول معمولها، لكن الكوفيين يجيزون تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط؛ لأن حق جواب الشرط ــ من وجهة نظرهم ــ التقديم على الأداة وعلى فعل الشرط، فالمثال: إنْ تضربْ أضربْ، جاء على غير أصله، والأصل عندهم: أضربُ إنْ تضربْ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[١٣٢]:

يا أقْرَعُ بْنَ حابِسٍ يا أقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

فالجواب مرفوع؛ لأن أصله التقديم[١٣٣]، وكذلك يرى الفراء أنه يجوز في قوله تعالى:﴿ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[١٣٤] أن يكون التقدير: أفهم الخالدون إن مت[١٣٥]، ويرى في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾[١٣٦] أنّ "أنْ"

---

(١٣٠) مجالس ثعلب: ٢/ ٤١٩.

(١٣١) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٨٦ .

(١٣٢) هو لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب: ٣/ ٦٧، شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢/ ١٢١، ولعمرو بن خثارم البجلي في الخزانة: ٨/ ١٩، وبلا نسبة في اللسان (ب ج ل)، والتصريح: ، الإنصاف: ، والمقتضب: ، شرح أبيات البغدادي: ٢/ ٨٩٧.

(١٣٣) ينظر: الكافية في النحو: ٢/ ٢٥٦ .

(١٣٤) الأنبياء: ٣٤ .

(١٣٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٠٢ .

نصب؛ لأنها جزاء كأنك قلت: إن لم يؤمنوا فأنت قاتل نفسك. فلما كان ماضيا نصبت "أنْ" كما تقول أتيتك أن أتيتني. ولو لم يكن ماضيا لقلت: آتيك إن تأتني، ولو كانت مجزومة، وكسرت "إنْ" فيها كان صوابا [١٣٧]. ويرون أن جواب الشرط " الجزاء" لم يجزم بأداة الشرط، ولا بفعل الشرط، وإنما الجازم له هو الجوار[١٣٨]، وبناء عليه فإنه يجوز تقديم معموله على الأداة، وعلى فعل الشرط؛ ومن ثم يستطيع أن يعمل فعلُ الجزاء فيه النصبَ؛ كما في المثال: زيدا إن تضرب أضرب، فزيدا مفعول به للفعل أضرب.

أما الكسائي فقد خالف الفراء في أن الناصب للمعمول المتقدم "زيدا" هو فعل الشرط "تضرب".ومن الأمثلة التي ذكرها له ابن مالك: طعامَك إنْ آكلْ يعجبْكَ[١٣٩]، ومعنى ذلك أن المفعول به "طعام" منصوب بفعل الشرط "آكل".

لكن جمهور النحاة البصريين يرون أنَّ لإنْ الشرطية صدر الكلام؛ لذلك يجب ألا يتقدم عليها ما بعدها، وكذلك لا يعمل فيها ما قبلها، و يجب أن تكون (إنْ) ومعمولاها؛ أي فعل الشرط والجزاء كلاما مستأنفا، وإذا تقدم عليها اسم فهو مبتدأ، وجملتها مبنية على أنها الخبر، وذلك مثل: زيد إن يقم يقم أخوه، وإذا تقدم على أداة الشرط مفعول في المعنى لفعل الشرط أو الجزاء وجب رفعه بالابتداء، وشغل الفعل بضمير مذكور أو مقدر[١٤٠].

وذلك هو رأي سيبويه فهو يقول:" ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك: أعبدُ الله إنْ تَرَهُ تضربْه، وكذلك إن طرحت الهاء مع قُبْحه فقلت: أعبدُ الله إنْ تَرَ تضربْ، فليس للآخر سبيل على الاسم؛ لأنه مجزوم، وهو جواب الفعل الأول، وليس للفعل

---

(١٣٦) الشعراء ٣ .

(١٣٧) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٧٥ .

(١٣٨) ينظر: الكافية في النحو: ٢/ ٢٥٦،٢٥٤، ٢٦٢، شرح التسهيل: ٧٩/٤.

(١٣٩) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٨٦ .

(١٤٠) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٨٦ .

الأول سبيل؛ لأنه مع إنْ بمنزلة قولك: أعبدَ الله حين يأتيني أضربُ، فليس لعبد الله في يأتيني حظ؛ لأنه بمنزلة قولك: أعبدَ الله يومَ الجمعة أضربُ. ومثل ذلك زيدٌ حين أضربُ يأتيني؛ لأن المعتمد على زيدٍ آخرُ الكلام وهو يأتيني. وكذلك إذا قلت: زيدا إذا أتاني أضربُ، وإنما هو بمنزلة حينَ، فإن لم تجزم الآخر نصبت، وذلك قولك: أزيدًا إنْ رأيتَ تضربُ. وأحسنُه أن تُدْخِلَ في رأيتَ الهاءَ؛ لأنه غير مستعمل"[١٤١].فسيبويه يرى أن الاسم المتقدم يجب رفعه إذا كان جواب الشرط مجزوما بأداة الشرط؛ لأنه لا يجوز أن يعمل الجواب المجزوم فيما قبل الأداة؛ أما إذا لم يكن الجواب مجزوما بأداة الشرط فهو إذن على نية التقديم؛ ومن ثم يجوز أن يعمل النصب في الاسم المتقدم على الأداة بشرط ألا تنوي فيه الفاء التي هي رابط لجواب الشرط. ومعنى ذلك أنه يتفق مع الكسائي في أن العامل في الاسم المتقدم هو الجواب، ويختلف معه في أن ذلك الجواب لا يعمل في ذلك الاسم المتقدم وهو مجزوم.

ونرى أن الرأي البصري هو المعتد به في اللغة؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم جواب الشرط، وهو مجزوم على أداة الشرط وفعله؛ لأن للأداة ــ كما قلنا ــ صدرَ الكلام، وإذا تقدم اسم على الأداة وعلى فعل الشرط والجواب؛ كالمثال الذي استدل به الكسائي والفراء: زيدا إن تضرب أضرب فإنه يجب رفع الاسم المتقدم عند سيبويه وجمهور البصريين.

---

(١٤١) الكتاب ١/ ١٣٢، ١٣٣ .

١٠ـ الخلاف في إعادة حرف الجر مع المعطوف بلا:

يقول ثعلب: "مررت بزيد لا بعمرو، قال: الكسائي لا يجيزه إلا مع الباء، والفراء لا يلزمه أن يقوله؛ لأنّ الكسائي يقول: الثاني محذوف مطلوب، وإذا جاء الخفض لم يحذف الخافض والفعل، والفراء يقول إذا حسنت "ليس" موضع "لا" جَازَ، وأنشد:

إنما يَجْزِي الفَتى ليسَ الجَمَلْ[١٤٢]

قال سيبويه يقول: ليس الجمل يجزي، فجعله فعلا محذوفا واستراح. قال أبو العباس: وأول ما ينبغي أن نقول للكسائي: لِمَ حذفتَ الثاني وطلبته"[١٤٣]

ثمة خلاف بين الكسائي والفراء على المثال الذي ذكره ثعلب: مررت بزيد لا بعمرو، وما قاله النحاة في العطف بلا لا صلة له بهذا المثال، فقد ذكر النحاة أن "لا" العاطفة تخرج الثاني مما دخل فيه الأول، ولابد أن يتقدم عليها إثبات مثل: جاء زيد لا عمرو، ومررت برجل لا امرأة، أو أمر مثل: اضرب زيدا لا عمرا[١٤٤]، ونسب لسيبويه أن تسبق بالنداء مثل: يا ابن أخي لا ابن عمي[١٤٥]، وهناك شروط أخرى وتفريعات وخلاف بين النحاة في بعضها[١٤٦]، لكن الذي يعنينا هو أنهم لم يتعرضوا للمثال الذي أورده ثعلب، فالكسائي يرى أنه لابد من إعادة حرف الجر مع الاسم المعطوف بلا كما في المثال السابق، وحجته أنه لا يجوز أن نحذف الفعل وحرف الجر

---

(١٤٢) البيت للبيد بن أبي ربيعة، ينظر ديوانه:١٧٩،ورواية الديوان: فإذا حوزيت قبضا فأجزه، وهو في الكتاب:٣٣٣/٢، ومجالس ثعلب: ٤٤٧/١، المقتضب:٤١٠/٤ برواية (غير الجمل) فلا شاهد فيه، وكذالك في شرح أبيات سيبويه للسيرافي:٤٠/٢، المسائل الحلبيات:٢٦٤، النكت:٣٤٦/٢، والحجة للفارسي:١٤٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٥/١، والخزانة:٢٩٨/٩، ١٩٩/١١.

(١٤٣) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٤٦، ٤٤٧.

(١٤٤) ينظر: شرح المفصل:١٠٤/٨، شرح التسهيل:٣٧٠/٣، الكافية: ٣٧٨/٢ ،حاشية الصبان:٣/ ١٦٢ ،١٦٣، شرح ابن عقيل:٢٣٥/٣ ، مغني اللبيب:١/ ٢٤١، ٢٤٢.

(١٤٥) لم أعثر عليها عند سيبويه .

(١٤٦)ينظر: المساعد: ٢/ ٤٦٧، ٤٦٨، شرح المفصل:١٠٤/٨، الكافية: ٣٧٨/٢، حاشية الصبان:٣/ ١٦٢ ،١٦٣، مغني اللبيب:١/ ٢٤١، ٢٤٢.

معا؛ لأن الفعل "مر" يتعدى بواسطة حرف الجر، ومحور الكلام عند الكسائي هو إعادة الخافض مع المعطوف بلا إذا كان الفعل قبله مما يتعدى بحرف الجر؛ لأن الفعل الثاني محذوف وهو مطلوب، وكأن تقدير الكلام عنده: مررت بزيد لا مررت بعمرو، فهو لا يجيز حذف "مر" الثانية مع حرف الجر، وإنما يوجب ذكر حرف الجر في مثل هذا المثال. أما الفراء فإنه يجيز أن نقول: مررت بزيد لا بعمرو، وكذلك: مررت بزيد لا عمرو، والمثال الذي ذكره بعض النحاة في كتبهم هو المثال الأخير(١٤٧)، ولم يذكروا المثال الذي ذكره الكسائي.

والحق أن كلا الرأيين مقبول، وإن كان الكسائي متشددا في رأيه؛ لأنه من وجهة نظرنا يجوز حذف الفعل مع حرف الجر لدلالة الفعل الأول عليه، فمن القواعد الثابتة للنحاة أنه لا حذف إلا بقرينة، والقرينة موجودة في هذا المثال.

ثم يذكر ثعلب رأي الفراء والكوفيين في مشابهة "ليس" لـ "لا" على أنها عاطفة، وقد شاركهم في ذلك الرأي البغداديون(١٤٨)، واستدل الفراء ببيت لبيد بن أبي ربيعة(١٤٩):

وإذا أوليتَ قَرْضًا فاجْزِهِ إنما يَجْزِي الفَتى ليسَ الجَمَلْ

ومن شواهدهم أيضا قول الشاعر(١٥٠):

أيْنَ المَفَرُّ والإلهُ الطَّالِبُ والأشْرَمُ المَغْلُبُ لَيْسَ الغَالِبُ

وقد خالفهم الرأي البصريون، فرأوا أن "ليس" باقية على أصلها وخرجوا الشاهد الأول على أن الخبر محذوف، وتقدير الكلام: ليس الجمل يجزي أو ليس الجمل جازيا، أو أن الخبر هو الجمل، والاسم مستتر تقديره: ليس الجازي الجمل، أو ليس الذي

---

(١٤٧) ينظر: شرح المفصل:٨/١٠٤ .

(١٤٨) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٩٦.

(١٤٩) سبق تخريجه في البحث.

(١٥٠) الشاهد لنفيل بن حبيب الحميري في العيلي:٤/ ١٢٣، وسيرة ابن هشام: ١/ ٧١، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢٤٠، والدرر: ٢/ ١٩٠، وبلا نسبة في الهمع: ٢/ ١٣٨ .

يجزي الجمل؛ أي إنما هو الفتى ليس إية. ويجوز أن يكون الجمل اسم ليس، والخبر مضمر، كأنه قال: ليس الجمل جازيا[١٥١]، ويروى الشاهد في كتاب سيبويه: إنما يجزي الفتى غير الجمل[١٥٢] ، وخرجوا الشاهد الثاني على أن "الغالب" اسمها والخبر محذوف[١٥٣] .

والأرجح عندنا هو رأي البصريين حتى لا تخرج "ليس" عن أصل عملها، وتقديرهم أن خبرها هو المحذوف، أو اسمها تقدير يقبله العقل، ويتناسب مع قواعد النحو، أما القول بأنها عاطفة فهو تشقيق وتعقيد لمباحث النحو.

١١. إضمار الجار والمجرور:

قال ثعلب "في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[١٥٤] جَزَى يَجْزِي، إذا كفى وأَجْزأ يُجزئ، إذا قام مقامه. ولم يكن أهل البصرة يقولون أجزأ بالهمز، والكسائي يقول يجزئ فيه. والفراء يقول يُجزئ فيه ويَجْزِيه جميعا"[١٥٥].

قبل أن نشرع في شرح المسألة أود أن ننبه على أن بها غموضاً، قوله: "والكسائي يقول يجزئ فيه"، فإن كان يقصد ذكر الجار والمجرور بعد الفعل "يجزي" فلا غبار على كلامه، وإن كان يقصد تقدير المحذوف ففي الكلام خطأ، والصواب أن الكسائي يقول: يجزيه ولا يقول يجزئ فيه[١٥٦]، وسيتضح ذلك من المراجع التي نعتمد عليها في تحليل المسألة.

فالفراء يرى أنه يجوز أن يعود الضمير "الهاء" على اليوم ويكون التقدير: واتقوا يوما لا تجزيه نفس، ويجوز أيضا عنده إضمار الصفة التي تعود على "اليوم"،

---

(١٥١) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٥، هامش المقتضب:٤/ ٤١٠، الكافية في النحو:٢/ ٣٧٨ .

(١٥٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٣٣ .

(١٥٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٩٦ .

(١٥٤) البقرة: ٤٨ ، ١٢٣.

(١٥٥) مجالس ثعلب :٢/٤٠٣.

(١٥٦) ينظر: معاني القرآن للفراء١/٣٢، إعراب القرآن للنحاس:١/ ٢٢١، ٢٢٢، التبيان: ١/ ٦٠.

والمقصود بالصفة حرف الجار مع مجروره " فيه" وهو من مصطلحات الكوفيين، فهو يقول: لا تجزي نفس عن نفس شيئا وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا، ويستدل الفراء على جواز إضمار الهاء بأنه سمع من أنشده من العرب(١٥٧):

يا رُبَّ يَوْم لو تَنَزَّاهُ حَولِ ألْفَيْتَني ذا عنزٍ وذا طَولِ

فموضع الاستشهاد عود الضمير "الهاء" في الفعل "تنزى" على "يوم"، ويجوز عند الفراء عود الجار والمجرور على "اليوم"، والتقدير: يوم لو تنزى فيه.

وقد أنشده بعض العرب(١٥٨):

قد صَبَّحتْ صبَّحها السّلامُ بِكَبدٍ خالَطها سَنَامُ
في ساعة يُحَبُّها الطعامُ

موضع الاستشهاد عود الضمير "ها" في الفعل "يحب" على "ساعة"، ويجوز عنده عود الجار والمجرور على "ساعة"، والتقدير: ساعة لو يحب فيها.

أما عن رأي الكسائي فيقول عنه الفراء: "وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت وأنا أريد الذي تكلمت فيه"(١٥٩)، وقد وقع هذا الحذف عند الكسائي والأخفش من البصريين على تدرج، فحذف "في" فاتصل الضمير منصوبا، وصار لا يجزيه، ثم حذفه(١٦٠). ويفند الفراء رأي الكسائي، فهو يرى أن "في"و "الهاء" متفق معناهما؛ لأنك تقول: آتيك يوم الخميس، وفي يوم الخميس فالمعنى واحد، أما قول الكسائي كلمتك وأنت تريد

---

(١٥٧) لم أهتد لقائله ولم أجده إلا في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٢.

(١٥٨) لم أهتد لقائله، وهو الكامل: ١/ ٥٠، الشطر الأخير منه في المخصص: ١٤/ ٧٥، ١٢/ ٣٤٣، وفي جامع البيان: ١/ ٣٧٩ كاملا، وكذلك أمالي ابن الشجري: ١/ ، ٢٨٧، ٣/ ٢٢٦، وعين المعاني: ٢/ ٣٤٥ (دكتوراه).

(١٥٩) معاني القرآن: ١/ ٣٢ .

(١٦٠) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٩٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩١٦، والمساعد:٢/ ٤٠٨، والمغني: ٢/ ٥٠٣، والأشموني: ٣ / ٦٣ .

كلمت فيك فإن المعنى مختلف، ومن ثم لا يجوز إضمار "الهاء" مكان "في"، ولا إضمار "في" مكان "الهاء"[١٦١]، فقياس الكسائي هذا على ذاك غير جائز؛ لأنه في غير موضعه.

أما البصريون فالتقدير عندهم: واتقوا يوما لا تجزي فيه، ثم حذف حرف الجر ومجروره "فيه" برمته اعتباطا؛ لأن الظروف يتسع فيها ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، فنقول: سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدار، وصِيدَ عليه يومان، والمعنى:سرقت في الليلة، وصيد عليه في اليومين، وقد جاء ذلك في الشعر توسعا كقول الشاعر[١٦٢]:

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمًا وعَامِراً قليلٍ سوىَ الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

والتقدير عند سيبويه: ويوم شهدنا فيه[١٦٣]

ونرى رجحان رأي البصريين والفراء ؛ لمجيء ذلك في كلام العرب شعرا ونثرا؛ ولأن العرب تحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا[١٦٤]، وكذلك فإن كل ما دل الظاهر عليه يجوز حذفه عند العرب[١٦٥].

١٢. عطف الجزاء على الجزاء:

"أنشد أبو العباس ثعلب[١٦٦]:

بأيّما بَلْدَةٍ تُقْدَرْ مَنِيَّتُهُ إلا يُسارِعْ إليها طَائِعًا يُسَق

([١٦١])ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ٣٢، إعراب القرآن للنحاس:١/٢٢١، ٢٢٢.

([١٦٢]) هو لرجل من بني عامر، والبيت في الكتاب: ١/١٧٨، شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٨٥، المقتضب: ٣/ ١٠٥، التهذيب(ج ز ي) ، أمالي ابن الشجري: ١/ ٧، ٢٨٧، ٣/ ٢٢٦، شرح المفصل: ٢/ ٤٥، الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٤١٩، المقرب: ١/ ١٦٤، اللسان: (ج ز ي)، المغني: ٢/ ٥٠٣،الهمع: ١/ ٢٠٣، الأشباه والنظائر: ١/ ٣٨، شرح شواهد المغني: ٧/ ٨٤، الخزانة:٧/ ١٦٥، ٨/ ٢٠٤، الدرر اللوامع: ٣/ ٩٦، حاشية الأمير: ٢/ ١٠٨، حاشية الدماميني مع الشمني: ٢/ ١٨٩، حاشية الدسوقي: ٢/ ١٤٦، تنزيل الآيات على الشواهد لمحب الدين: ٤/ ٤٨٩.

([١٦٣]) ينظر: الكتاب: ١ /١٧٦ ــ ١٧٨، ارتشاف الضرب: المساعد: ٢/ ٤٠٨.

([١٦٤]) المقتضب: ٣/ ١١٢.

([١٦٥]) ينظر:جامع البيان:١/ ٣٧٩.

([١٦٦]) البيت في المجالس: ٢/ ٥٨٢، ولم نعثر عليه في غيره من المراجع..

قال أبو العباس: قال الكسائي: لا يجوز ذا إلا بالواو؛ لأنه جزاء معطوف على جزاء، وقال الفراء: يجوز بثم وبالفاء والواو"[١٦٧].

يتعرض ثعلب هنا لمسألة توالي شرطين يعقبهما جواب واحد، فيرى الكسائي في ذلك أنه لا يجوز تعاقب الشرطين دون أن تربط الواو بينهما. ويرى الفراء أنه يجوز أن يربط بين الشرطين بثم أو بالفاء أو بالواو.

لكن النحاة فصلوا القول في تلك المسألة؛ لأنه إذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره، فإن كان بغير عطف ــ كالشاهد مناط الحديث فالجواب لأول الشرطين، والشرط الثاني يقدر على أنه حال في موقعه نفسه، أو على حد تعبير النحاة: الشرط الثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه، مثل: من أجابني إن دعوته أحسنت إليه، والتقدير من أجابني داعيا له أحسنت إليه وكقول الشاعر[١٦٨]:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِدَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

فتجدوا جواب إن تستغيثوا، والشرط الثاني "إن تُذْعَرُوا" يقدر بالحال في الموضع نفسه ، والمعنى: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا منا ...، ومثله البيت الذي معنا ويكون التقدير: بأيما بلدة يحين أجله غير مسارع إليها يسقْ، وإن كان العطف بالواو فإن الجواب يكون للشرطين؛ لأن الواو تقتضي الجمع فحسب، مثل : إنْ تَأْتِنِي وإنْ تُحْسِنْ إليَّ أُحْسِنْ إليكَ، فأحسن إليك جواب لـ إن تأتني وإن تحسن، وإن كان العطف بأو فالجواب لأحدهما؛ لأن أو لأحد الشيئين مثل: إن جاء زيد أو جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها، وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للأول[١٦٩].

([١٦٧]) مجالس ثعلب:٢/ ٥٨٢.

([١٦٨]) الشاهد بلا نسبة في العيني: ٤/ ٤٥٢، الأشموني: ٤/ ٣١، التصريح: ٢/ ٢٥٤، الدرر: ٢/ ٧٩، الهمع: ٢/ ٦٣، انظر معجم شواهد النحو الشعرية د. حنا حداد: ٦٠٢ .

([١٦٩]) ينظر: المساعد:٣/ ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، التصريح: ٢/ ٢٥٤، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٢، ٤٣، ٤٤، ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٤، ١٨٨٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٦٣.

وبناء على ما تقدم فإنه لا يجوز للكسائي ولا للفراء أن يقيدا ذلك النوع من الشرط بوجوب الربط بين الشرطين بالواو أو الفاء أو ثم؛ لأنه يصح أيضا من دون العطف، ويصح به؛ لأن المسألة متروكة للمبدع، له أن يختار من بين البدائل ما يخدم فكرته.

ثانيا: ما خالف فيه هشام الفراء:

١. خلافهما في الفصل بالجار والمجرور بين النعت ومنعوته:

قال ثعلب: قام زيد في الدار الظريف، قال: هشام لا يجيز أن يحول بين النعت والاسم بصلة، والفراء يقول في التام ولا يقول في الناقص، أي إذا تم الكلام في الصلة أجاز النعت بعد، وإذا لم يتم لم يجز[١٧٠].

فهو هنا يذكر خلافهما في الفصل بين النعت ومنعوته، فهشام يرى أنه لا يجوز أن نفصل بين المنعوت "زيد" والنعت "الظريف" بالجار والمجرور "في الدار"، أما الفراء فيرى أنه إذا تم الكلام جاز الفصل، مثل: قام زيد في الدار الظريف، و حضر محمد إلينا الفاضل، وإذا لم يتم الكلام لا يجيز الفراء الفصل، وذلك مثل: رجل بعد الظهر فاضل سيأتي[١٧١].

والأرجح هو ما ذهب إليه هشام؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والأفضل ألا يفصل بينهما.

٢. خلافهما في علة بناء "حيث":

قال ثعلب: "حيث" رفعوا بها شيئين، لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا حيث زيدٌ عمروٌ، فالتأويل: مكانٌ يكون فيه زيدٌ يكون فيه عمرو، فإنما ضمُّوها ــ على مذهب الفراء ــ لأنها تدل على محذوف مثل قبلُ وبعدُ. وهشام يقول: كان أصلها حَوْث فحولت الضمة[١٧٢].

([١٧٠]) مجالس ثعلب: ٢/ ٥٢٩.

([١٧١]) ينظر: النحو في مجالس ثعلب: ٣٠٣.

([١٧٢]) مجالس ثعلب: ٢/ ٥٥٨.

يقرر ثعلب أن "حيث" تضاف إلى الجمل، وقد مثل بإضافتها إلى الجملة الاسمية بالمثال: حيث زيد عمرو، وتضاف أيضا إلى الجملة الفعلية مثل: اجلس حيث يجلس الناس.

ثم يعرض لخلاف هشام مع الفراء في علة بنائها على الضم، فيرى الفراء أنها مبنية لدلالتها على محذوف، ويقيسها على الظرفين (قبل وبعد) كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[١٧٣]؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة. فلما أدّتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفع دليلا على ما سقط مما أضفتهما إليه. وترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ: كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل وبعد) [١٧٤].

ويوافق ابن مالك الفراء في أن سبب بنائه على الضم هو لزوم اقترانه إلى جملة يضاف إليها، وندرت إضافتها إلى مفرد، وهو مبني على الضم في أكثر الكلام، وقد يفتح وقد يكسر، وقد يقال حوث[١٧٥].

وذهب السيوطي إلى أن "حيث" مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار، فهي تفتقر إلى الجملة بعدها، وأن سبب بنائها على الضم هو أنها تشبه "قبل وبعد"، وليس السبب في ذلك إضافتها إلى الجملة؛ لأن أثرها وهو الجر لا يظهر[١٧٦].

أما هشام فيرى أن أصلها حوث فحولت الضمة، فهشام ينظر إلى أن هذا التغيير تغيير صرفي؛ لأن أصلها حوث، فلما قلبوا واوها ياء ضموا آخرها.وزعم ابن سيده أن

---

(١٧٣) الروم: ٤.
(١٧٤) معاني القرآن للفراء:٢/ ٣٢٠، ٣٢١.
(١٧٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٣٢.
(١٧٦) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢١٢.

أصل حَيْثُ: حَوْثُ[١٧٧] ويوافقه الرأي الدكتور أحمد الليثي فهو يرى أن تعليل هشام للبناء على الضم جيد؛ لأنه يجعل الضم عوضا عن الواو التي جعلت ياء[١٧٨].

والحق أن هشاما و وابن سيده والدكتور الليثي قد جانبهم الصواب؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، لأن التغيير الحاصل هو قلب الواو ياء، ولا يوجد حذف، ومن ثم لا يجوز أن نعوض عنه، وسبب آخر هو أن هذه الضمة تقع في آخر الكلمة، وأواخر الكلم من وظيفة النحو، وأما قول السيوطي بأن أثرها لا يظهر على الجملة، فمردود عليه بأنه في حكم الموجود؛ لأن الجملة تكون في محل جر.ومن هنا تأتي وجاهة رأي الفراء؛ لأن هذه الكلمات تبنى على الضم إذا حذفت الجملة بعدها، وذلك لكي يكون الضم دليلا على الجملة المحذوفة.

ثالثا: ما خالف فيه ثعلب الكسائي:

١- خلافهما في الفصل بـ "ما" بين اسم الفاعل ومعموله المقدم عليه:

قال: ولا يحال بين الدائم والاسم بما؛ طعامَك ما آكلٌ عبدُ الله، قال: جائز في قول الكسائي[١٧٩]. ففي هذه المسألة لا يجيز ثعلب أن يتقدم معمول الدائم "اسم الفاعل" مع الفصل بينهما بما النافية غير العاملة، أما الكسائي فإنه يجيز أن يتقدم معمول اسم الفاعل عليه مع الفصل بينهما "بما".

ونرى أن كلام ثعلب هو المقبول من الناحية النحوية؛ لأن (ما) هذه هي (ما) النافية التي اشترطها النحاة لعمل اسم الفاعل، ويجب أن يكون معتمدا عليها[١٨٠]، ومن ثم لا يجوز أن يسبقها معموله.

---

(١٧٧) المحكم: ٣ / ٣٣٢، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٤٨.

(١٧٨) النحو في مجالس ثعلب:١٢٧.

(١٧٩) مجالس ثعلب: ١/٢٧١.

(١٨٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥ / ٢٢٦٩.

وقد ذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلى أن " ما" هذه هي النافية العاملة عمل ليس[١٨١]؛ لأنه أحال في الهامش إلى المسألة العشرين (القول في تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وهذا الفهم غير صحيح؛ لأن الإنصاف يتحدث عن "ما" العاملة عمل ليس مثل: طعامك ما زيد آكلا، فهذا جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين، وقد فصل ثعلب القول فيها فهي جائزة إذا كان ردا لخبر ، وإن كانت جوابا للقسم لم يجز[١٨٢]. وواضح أن هذه المسألة لا علاقة لها بالمسألة مناط الحديث، وهي من المسائل التي تتوسيت في كتب النحو.

بقي أن نشير إلى أن ثعلبا قد خالف الكسائي في ثلاث مسائل، ذكرنا اثنتين منها في خلاف الفراء للكسائي، وواحدة في خلاف ثعلب للفراء.و المسألة الأولى هي: الخلاف في إعراب "ما" الواقعة بعد نعم أو بئس، والمتلوة بفِعْل. والثانية هي: الخلاف في إعادة حرف الجر مع المعطوف بلا. والثالثة هي: خلافهما في الاستثناء المنقطع.وقد فصلنا القول فيها في مواضعها من البحث.

---

(١٨١) مجالس ثعلب: ١/٢٧١.

(١٨٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٧٢، ١٧٣.

رابعا: ما خالف فيه ثعلب الفراء:

١. خلافهما في الاستثناء المنقطع:

قال أبو العباس في قوله عز وجل:﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بالسوء مِنَ ٱلْقَوْلِ إلا مَن ظُلِمَ ﴾ (١٨٣).قال: الفراء يقول: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم. قال: وردوه عليه.

والقول فيه أن: "إلا من" استثناء، مثل:﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (١٨٤)، قال: أي فإنه ليس عدوا لي(١٨٥).

وقال في موضع آخر من المجالس يعرض فيه رأي الكسائي في الآية الكريمة:(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظَلَمَ) قال: "قال الكسائي: هذا استثناء يعرض. قال: ومعنى "يعرض" استثناء منقطع. ومن قال "ظُلِمَ" قال:(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظُلِمَ) وهو الذي منع القِرَى فرخص له أن يذكر مظلمته"(١٨٦).

وقد اختلف ثعلب مع الفراء والكسائي في فهمهم لذلك الاستثناء الواقع في الآية الكريمة، فيرى ثعلب أن الاستثناء في الآية متصل، وقاس ذلك على قوله تعالى:﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (١٨٧)، وقد رأى النحاة في الآية وجهين: الأول: أنه استثناء من غير الجنس؛ لأن رب العالمين لم يدخل تحت جنس الأعداء. والثاني: أنه استثناء من نفس الجنس؛ أي متصل؛ لأن آباءهم قد كان منهم من يعبد الله وغير الله(١٨٨). وقد مال ثعلب إلى ترجيح الرأي الثاني، وقاس عليه الآية الكريمة موضع البحث.

---

(١٨٣) النساء: ١٤٨.

(١٨٤) الشعراء:٧٧.

(١٨٥) مجالس ثعلب: ١٣/١.

(١٨٦) المجالس: ١٠١/١.

(١٨٧) الشعراء:٧٧.

(١٨٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/ ٩٩٧، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٨٣.

ويرى الكسائي في الآية الكريمة أن الاستثناء منقطع على القراءتين (ظَلَمَ و ظُلِمَ)، وعليه تكون "من" في موضع نصب على الاستثناء.

ويرى الفراء في الآية الكريمة أكثر من وجه:

الأول: أن الآية الكريمة من الاستثناء المنقطع على القراءتين (ظُلِمَ و ظَلَمَ) ، وأن "من" منصوبة على الاستثناء، والتقدير على قراءة المبني للمفعول: لا يحب أن يجهر أحد بالسوء إلا مَنْ يُظْلَمَ فيجهر، وتقدير الكلام على البناء للفاعل:"لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا الظالم فدعوه"، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[189] فإن الظالم لا حجة له، وكأنه قال إلا من ظلم فَخلُّوه[190]، وهذا الرأي يتفق تماما مع رأي الكسائي، وقد وافقهما على ذلك الرأي الأخفش[191]، والزجاج والمعنى عنده على قراءة (إلا من ظَلَمَ): لكن الظالم اجهروا له بالسوء من القول[192]، ومكي[193]، والنحاس[194] والعكبري[195]، والأنباري[196].

الثاني: أنه استثناء مفرغ على قراءة " ظُلِمَ"، و"من" مرفوعة بأن يجهر ، ويكون المعنى:"لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم"[197]، وقد أيده في ذلك أبو جعفر النحاس[198]، والأنباري[199]، وأبو حيان وقال:" وحسّن ذلك كون الجهر في حيز

---

(189) البقرة: ١٥٠.
(190) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ٢٩٣، ٢٩٤.
(191) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٤٨.
(192) ينظر: معاني الزجاج: ٢/ ١٢٥، ١٢٦.
(193) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢١١.
(194) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١/٤٩٩
(195) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٠٢.
(196) ينظر: ايضاح الوقف والابتداء:٢/ ٦٠٧.
(197) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/٢٩٣.
(198) ينظر: إعراب القرآن:١/ ٤٩٩.
(199) ينظر: ايضاح الوقف الابتداء:٢/ ٦٠٧.

النفي، وكأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم"[٢٠٠] ورد عليه الطبري هذا الوجه بأن الجهر لم يتوجه عليه النفي، ولم يكتف بوقوعه في حيز النفي.

وقد ذكر النحاة وجها ثالثا في الآية الكريمة، وهو أن يكون الاستثناء فيها تاما منفيا، وتكون "من" بدلا من المستثنى منه المحذوف، وتقديره "أحد"، ويصبح تقدير الكلام على ذلك الرأي: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول إلا المظلوم[٢٠١]. والظاهر لنا جواز الأوجه المذكورة في الآية؛ لأن المعنى يقبلها جميعًا.

٢. خلافهما في دلالة "كاد" في قوله تعالى: ﴿إذ أخرج يده لم يكد يريها﴾[٢٠٢]:

"وقال أبو العباس في قوله عز وجل: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[٢٠٣] قال: رآها بعد بطء. وقولك كدت أقوم؛ أي لم أقم، ولم أكد أن أقوم، أي قمت. وقال هنا: القول و الاختيار أن يقال لم يرها ولم يكد. والفراء يقول: من دون ما هنا لا يراها"[٢٠٤].

يتضح لنا من النص السابق أن ثعلبا قد خالف الفراء في دلالة "كاد" في الآية الكريمة؛ لأن معني "لم يكد يراها" عنده رآها بعد بطء، ويبدو أنه تراجع عن رأيه ورأى أن المعنى المختار عنده لم يرها ولم يكد يراها، والفراء يرى أن دلالة "لم يكد يراها" لا يراها؛ لأنها لا ترى فيما هو دون هذا من الظلمات، وكيف بظلمات قد وصفت بأشد الوصف[٢٠٥].

---

(٢٠٠) البحر المحيط: ٣/ ٣٨٢.

(٢٠١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢/ ١٢٥، ١٢٦، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢١١، التبيان في إعراب القرآن:١/ ٤٠٢.

(٢٠٢) النور: ٤٠.

(٢٠٣) النور: ٤٠.

(٢٠٤) مجالس ثعلب: ١/ ١٤٢.

(٢٠٥) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٧٢، ٢٥٥.

وقد اختلف العلماء في دلالة "كاد" المسبوقة بالنفي اختلافا متباينا، وبيانه على النحو التالي:

الرأي الأول: ذهب أصحابه إلي أن كاد المسبوقة بالنفي تفيد نفي المقاربة، ويترتب علي نفي المقاربة نفي خبرها؛ سواء كانت بلفظ الماضي أو المضارع؛ فهي إذن كغيرها من الأفعال. وقد ذهب إلى هذا الرأي الفراء[٢٠٦]، والزجاجي[٢٠٧]، والزمخشري[٢٠٨]، وابن الحاجب[٢٠٩]، والرضي[٢١٠]، والخبيصي[٢١١]، وابن مالك[٢١٢] في أحد قوليه، والجندي[٢١٣]، وأبو حيان[٢١٤]، والسمين[٢١٥]، وابن هشام[٢١٦]، والفيومي[٢١٧]، والدماميني[٢١٨]، والسيوطي[٢١٩]، والدكتور عباس حسن[٢٢٠].

الرأي الثاني: ذهب أصحابه إلى أن كاد المنفية تدل على وقوع الخبر بعد بطء، ونسب هذا الرأي لثعلب[٢٢١]، وابن جني[٢٢٢]، والنحاس[٢٢٣]، وعبد القاهر

([٢٠٦]) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٧٢، ٢٥٥.

([٢٠٧]) انظر: جمل الزجاج: ٢٠١.

([٢٠٨]) انظر: شرح المفصل: ٧/ ١٢٤.

([٢٠٩]) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٣.

([٢١٠]) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٣٢٤.

([٢١١]) انظر: الموشح للخبيصي: ٢٥٨ (ماجستير).

([٢١٢]) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٦٧ وما بعدها. ولقد أجاز ابن مالك الرأي الثاني الذي سيرد: انظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٦ وما بعدها، والذيل والتكميل: ٤/ ٣٦٨، وتعليق الفرائد: ٣/ ٣٠٩، وانظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٩، ٤٠٠ أيضا.

([٢١٣]) انظر: الإقليد في شرح المفصل: ٣/ ١٥٩٢ (دكتوراه) .

([٢١٤]) انظر: البحر: ١/ ٢٥٨.

([٢١٥]) انظر: الدر: ١/ ١٤٠.

([٢١٦]) انظر: المغني: ٢/ ٦٦٢.

([٢١٧]) انظر: شرح شواهد شذور الذهب: ٧١، ٧٢، حيث نَسَبَ للفيومي موافقتهم.

([٢١٨]) انظر: تعليق الفرائد: ٣/ ٣٠٩، ٣١٠.

([٢١٩]) انظر: الهمع: ١/ ١٣٢.

([٢٢٠]) انظر: النحو الوافي: ١/ ٦١٨.

([٢٢١]) انظر: مجالس ثعلب: ١/ ١٤٢.

الجرجاني[٢٢٤]، وابن مالك[٢٢٥]، وذكره الفراء[٢٢٦] في المعاني لبعض المفسرين، والأخفش[٢٢٧]، وأبو البركات صاحب البيان[٢٢٨].

الرأي الثالث: ذهب أصحابه إلى أن الخبر يكون مثبتا إذا سبقها نفي، ويكون الخبر منفيا إذا كانت كاد موجبة، فقد قالوا إن نفيها إثبات للخبر وإثباتها نفي له[٢٢٩].

الرأي الرابع: ذهب أصحابه إلى أن كاد إذا كانت منفية وهي في صيغة المضارع فإنها تكون لنفي المقاربة، وإن كانت منفية وهي في صيغة الماضي فإنها تفيد الإثبات[٢٣٠]

ولقد رُد الرأي الثاني الذي ذهب أصحابه إلى أنها تدل على نفي الفعل ببطء، بأن هذا من المجاز التمثيلي، وبأن دعوى المجاز يضعفها اطراد هذا الاستعمال حتى في آية (لم يكد يراها) فإن الواقف في الظلام إذا مد يده يراها بعناء[٢٣١]

ويمكن أن يرد على الرأي الثالث بأن قوله:(لم يكد يراها) أبلغ من: لم يكد يرها[٢٣٢]، وذلك لأن من يرى قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت الرؤية مثبتة فلأن

---

(٢٢٢) انظر:الارتشاف: ٣/ ١٢٣٥، والتذييل: ٤/ ٣٦٧، والتحرير والتنوير: ج١/ق٢/٥٥٨، الهمع: ١/ ١٣٢.

(٢٢٣) انظر: الارتشاف: ٣/ ١٢٣٥.

(٢٢٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٣، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٢٥، والتحرير: ج١/ق٢/٥٥٨، وانظر رأيه في دلائل الإعجاز: ٢٧٤، ٢٧٥.

(٢٢٥) انظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٥٦، شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٦٩، والتحرير: ج١/ ق٢/ ٥٥٨.

(٢٢٦) انظر: معاني الفراء: ٢/ ٢٥٥، واللسان:(ك ي د).

(٢٢٧) انظر: اللسان:(ك ي د).

(٢٢٨) انظر: البيان: ١/ ٦١، واللسان:(ك ي د).

(٢٢٩) نسب هذا الرأي لابن جني وأبي البقاء وابن عطية كما في الدر:١/ ١٤٠، ولقد قال المعري فيه لغزا انظر فيه:زاد المسير: ١/٤٤، والدر:١/١٤٠، والمغني: ٢/ ٦٦٢، وتعليق الفرائد: ٣/ ٣١١، والتحرير : ج١/ ق٢/ ٥٥٨، والهمع: ١/ ١٣٢، وحاشية الصبان: ١/ ٢٦٨، والكواكب الدرية: ١/ ١١٥.

(٢٣٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣/ ٩٣، وشرح الكافية: ٤/ ٢٢٥، وتعليق الفرائد: ٣/ ٣١٢، والتحرير والتنوير: ج١ /ق٢/٥٥٨.

(٢٣١) انظر: التحرير:ج١/ق٢/ ٥٥٩.

(٢٣٢) انظر: الدر المصون: ١/ ١٤٠، وكذلك المغني:٢/ ٦٦٢.

الإخبار يقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله، وإلا كان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى: قارب الصلاة، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة[٢٣٣].

أما الرأي الرابع فحجتهم منقوضة؛ لأنه لا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي أو على المستقبل[٢٣٤].

وطالما انتقضت الآراء الثلاثة الأخيرة يبقي الرأي الأول هو الأرجح،وقد بين رجحانه ابن هشام بقوله:" وبيانه أن معناها المقاربة، ولاشك أن معنى (كاد يفعل): (قارب الفعل)، وأن معنى: (ما كاد يفعل): ما قارب الفعل، فخبرها منفي دائما، وأما إذا كانت منفية فواضح لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل..." [٢٣٥].

وإذا احتكمنا إلى سياق الآية الكريمة فإنه يرجح رأي الفراء؛ فظلمة البحر اللجي أي البعيد قعره، والطويل مداه، وتأتي فوقه ظلمة الأمواج المتراكمة، ثم فوق ذلك ظلمة السحب المدلهمة، ثم تتراكم فوق هذه الظلمات ظلمة الليل الحالك البهيم، فاشتدت الظلمات فوق بعضها وادلهمت؛ بحيث إن الكائن في تلك الحال (إذا أخرج يده لم يكد يراها) مع قربها إليه.

٣-كثرة إضمار الفعل مع الزمن القريب:

قال أبو العباس: "وحكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، والمنزل الذي آنفا، والمنزل الذي أمس. فيقولون في كل وقت شاهدوه من قرب، ويحذفون الفعل معه،

([٢٣٣]) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٣، والمغني: ٢/ ٦٦٢، وحاشية الصبان: ١/ ٢٦٨.

([٢٣٤]) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٤.

([٢٣٥]) انظر: المغني: ٢/ ٦٦٢، وشرح المفصل: ٢/ ٩٣، ٩٤، وحاشية الصبان: ١/ ٢٦٨، حاشية الشمني: ٢/ ٢٧١، وحاشية الأمير:٢/ ١٨٢، وحاشية الدسوقي:٢/ ٢٨٧.

كأنهم يقولون نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس، والذي نزلناه اليوم، اكتفوا بالوقت من الفعل، إذ كان الوقت يدل على الفعل، وهو قريب. ولا يقولون الذي يوم الخميس، ولا الذي يوم الجمعة. وكذا يقولون: لا كاليوم رجلا، ولا كالعشية رجلا، ولا كالساعة رجلا، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها. وأباه الفراء مع العلم، وهو جائز، وأنشد:

لا كالعشية زائرا ومزورا[٢٣٦]

لأني أقول لقيتك العام، ولا أقول لقيتك السنة. وكل ما كان فيه الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه، لأن الوقت القريب يدل على فعل لقربه، والفعل يدل على الوقت"[٢٣٧].

يتحدث ثعلب عن جواز حذف الفعل الواقع صلة للموصول؛ وذلك إذا كانت الصلة ظرف زمان يدل على الزمن الحاضر أو الوقت القريب، وذلك ما رواه الكسائي من قول العرب: نزلنا المنزل الذي البارحة...إلخ، فهم يجيزون حذف الفعل الواقع في صدر الصلة، والناصب للظرف؛ وذلك إذا كان الوقت قريبا من زمن المتكلم: أمس، أو البارحة، أو اليوم، أو آنفا؛ لأنهم اكتفوا بالوقت من الفعل، والوقت يدل على الفعل في الزمن القريب.

أما إذا كان الزمن غير قريب فإنه لا يجوز حذف الفعل الناصب للظرف من صدر الصلة، فلا يجوز أن نقول: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، بحذف "نزلناه" من صدر الصلة، وإنما نقول: نزلنا المنزل الذي نزلناه يوم الخميس[٢٣٨].

([٢٣٦]) الشاهد لجرير في ديوانه: ٢٢٨، والكتاب: ١/ ٣٥٣، والأصول: ١/ ٣٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي:٣/ ٩١، وشرح المفصل: ٢/ ١١٤، وصدره: يا صاحبي دنا المسير فسيرا.

([٢٣٧])مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٦.

([٢٣٨]) ينظر : المساعد: ١ / ١٥٩.

ثم يتحدث ثعلب عن حذف الفعل مع الظروف في مثل: لا كاليوم رجلا، ولا كالعشية رجلا، ولا كالساعة رجلا، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها، لكن الفراء يرفض هذا النوع من التراكيب مع الأعلام، وظني أنه يرفض مثل: لا كزيد رجلا.

وهذا التركيب جائز عند سيبويه، ويجوز في الكلمة "رجل" الرفع على الموضع، والنصب على التمييز أو صفة على اللفظ، أو على إضمار فعل، فهو يقول:" لا كالعشية عشية، ولا كزيد رجل؛ لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت: لا أحد كزيد، ثم قلت: رجل، كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير على الموضع... وإن شئت نصبته... كأنه قال: لا أحد كزيد رجلا حمل الرجل على زيد وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه لا مال له قليلا ولا كثيرا "[٢٣٩]، ويرى الرضي في شرح الكافية أن الكلمة "رجل" في مثل:"لا كزيد رجل بالرفع "رجل" بدل من الكاف التي هي اسم بمعنى مثل المضاف إلى زيد أو صفة على المحل ولا كزيد رجلا بالنصب تمييز أو صفة على اللفظ"[٢٤٠].

وأما قول الشاعر[٢٤١]:

يا صاحبي دنا المسير فسيرا لا كالعشية زائرا ومزورا

فيرى سيبويه أنه لا يكون إلا نصبا، من قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنما أراد لا أرى كالعشية زائرا كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلا، فكاليوم كقولك في اليوم؛ لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب، كما قال: تاالله رجلا، وسبحان الله رجلا، وإنما

([٢٣٩]) الكتاب: ٢/ ٢٩٤.

([٢٤٠])الكافية في النحو :١/ ٢٦٤.

([٢٤١])سبق تخريجه في البحث.

أراد: تالله ما رأيت رجلا ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء؛ لأن المخاطب يعلم هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه"[٢٤٢]،

ويوافق الرضي سيبويه على ذلك التقدير وعلى الإعراب السابق، ويرى أيضا أن يكون "زائرا" تابعا بتقدير مضاف فالأصل كزائر العشية [٢٤٣].

ولم يوافق عبد القادر البغدادي الرضي على التقدير الأخير فهو يقول:" وإنما لم يجعل الكاف اسما للا مضافا إلى العشية ويكون "زائرا" عطف بيان للكاف تبعه على اللفظ لأن الزائر غير العشية فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت "لا" نافية للفعل المقدر دون كونها نافية للجنس"[٢٤٤].

ويرى المبرد ما رآه سيبويه والتقدير عنده: لا أرى كالعشية أي كواحد أراه العشية؛ لأن الزائر والمزور ليسا بالعشية فيكون بمنزلة: لا كزيد رجلا[٢٤٥]، ويبدو لنا أن الأسلوبين:لا كالعشية رجلا ولا كزيد رجلا سواء عند المبرد، وهما سواء كذلك عند السهيلي[٢٤٦]، وفي حسباني أن ثعلبا يراهما كذلك باستشهاده ببيت جرير فكأن الكلمة "عشية" عنده تساوي العلم.

ومن التحليل السابق يتضح أن رأي الفراء في هذه المسألة غير سديد، ولا يمكن التعويل عليه أو الأخذ به.

---

(٢٤٢) الكتاب: ٢/ ٢٩٣.

(٢٤٣) ينظر: الكافية في النحو :١/ ٢٦٤.

(٢٤٤) خزانة الأدب: ٢/ ١١٤.

(٢٤٥) المقتضب: ٢/ ١٥٢.

(٢٤٦) ينظر: الروض الأنف للسهيلي: ٢/ ١٢٥.

ـ خلافهما في تثقيل ياء المتكلم أو تخفيفها في الكلمة "أب":

وقال أبو العباس: الفراء يقول: من أَتَمَّ الأب فقال هذا أبوك فأضاف إلى نفسه قال: هذا أَبِي، خفيف. قال: والقياس قول العرب: هذا أبوك وهذا أبِيَّ ــ فاعلم ــ ثقيل؛ وهو الاختيار. وأنشد[٢٤٧]:

فلا وأبِيَّ لا آتيك حتى يُنَسِّي الوالِهُ الصبُّ الحنينا[٢٤٨]

يرى ثعلب أن القياس في قول العرب للكلمة "أب" على لغة الإتمام هو أن نقول هذا أبوك وهذا أبِيَّ بالتثقيل، وحجته في ذلك أن الأصل في الكلمة "أب" هو أبو، فتقلب الواو ياء، وتدغم الياء في ياء المتكلم، وهذه هي القاعدة الصرفية التي اتكأ عليها ثعلب، وأنشد البيت السابق لبعض العرب؛ ليعضد به كلامه.

أما الفراء فيقول في "أب" على لغة الإتمام هذا أبوك وهذا أبِي بالتخفيف، وحجته في ذلك كثرة الاستعمال في كلام العرب[٢٤٩].

ويرى ابن مالك "أن اللغة الجيدة أن يقال في إضافة: أب وأخ إلى الياء: أبِي وأخِي، كما جاء في القرآن الكريم، ويجوز عند أبي العباس: أبيّ وأخيّ، برد اللام وإدغامها في ياء المتكلم. والذي رآه مسموع في الأب مقيس في الأخ، ومن شواهد السماع قول الراجز:

كأن أبيِّ كَرَما وسُودَا يُلقي على ذي اللبد الجديدا[٢٥٠]

والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر:

قَدَر أحَلّك ذا المجاز وقد أرى وأبيّ مالك ذو المجاز بدار[٢٥١]

([٢٤٧]) البيت في المجالس: ٢/ ٤٧٦، ولم نعثر عليه في غيره من المراجع.

([٢٤٨]).المجالس: ٢/ ٤٧٦

([٢٤٩]) ينظر: معاني القرآن: ٤/١ ،وينظر رأيه في تخفيف "أبي" المعاني:٢/ ١٧٦، ٣٩٤.

([٢٥٠]) البيت بلا نسبة في الدرر: ٢/ ٧٠، الهمع: ٢/ ٥٤.

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع، والذي قبله يتعين فيه الإفراد، بيلقي، إذ لو قصد الجمع لقال: يلقون. ولم أجد شاهدا على أخيّ، لكن أجيزه قياسا على أبيّ كما فعل أبو العباس"[٢٥٢].

وذهب أبو علي الفارسي[٢٥٣] إلى أن " أبيَّ " في قوله: وأبيَّ مالك ... إنما هي جمع مثل "عِشْرِيّ "، واتكأ في ذلك على قول الشاعر[٢٥٤]:

وقد شُئيتْ بها الأقوامُ قبلي فما شُئيتْ أبِيَّ ولا شُئيتُ

أما عن آراء النحاة في تشديد ياء "أبي"، فأجاز الكوفيون أبيّ في (أبِي) يبقون الواو ويدغمونها في ياء الإضافة، فتصير " أبِيَّ "، ولا يجيز ذلك البصريون إلا في الشعر[٢٥٥]، وقد تبع الكوفيون المبرد[٢٥٦] في إجازته ذلك، ووافقهم علي ذلك الزمخشري[٢٥٧]، وابن يعيش[٢٥٨]، وابن الحاجب[٢٥٩]، والرضي[٢٦٠]، وابن مالك[٢٦١].

([٢٥١]) البيت لمؤرج المسلمي في الخزانة: ٢/ ٢٧٢، معجم ما استعجم: ٦٣٥، وبلا نسبة في أمالي الشجري: ٢/ ٣٧، شرح المفصل: ٣/ ٣٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢٩٢، واللسان مادة (ن خ ل) برواية: قدر أحلك ذا النخيل وقد أرى وأبي مالك ذو النخيل بدار، وينظر معجم شواهد النحو الشعرية د. حنا حداد: ٤٢٥.

([٢٥٢]) شرح التسهيل:٣/ ٢٨٤.

([٢٥٣]) ينظر: شرح الأبيات مشكلة الإعراب: ١٣٣.

([٢٥٤]) البيت لقصي بن كلاب كما في جمهرة اللغة:٣/ ٤٨٤، وصدره فيه: وقد ربيت بها قبلي زمانا، وهو في الخصائص: ١/ ٣٤٦، والعضديات:٦٤، شرح المفصل: ٣/ ٣٧، .

([٢٥٥]) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٥٤.

([٢٥٦]) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٥١، ٢٥٢، وشرح الكافية : ٢ / ٢٧٠، المساعد: ٢/ ٣٧٩.

([٢٥٧]) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٦.

([٢٥٨]) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٦.

([٢٥٩]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٧٠.

([٢٦٠]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٧١.

([٢٦١]) ينظر: التسهيل: ١٦٢، وشفاء العليل: ٢/ ٧٣١، شرح التسهيل: ٣/ ٢٨٤، والمساعد: ٢ / ٣٧٩.

وأرى أن كلام ثعلب صحيح من جهة قياس اللغة، وقد جاء عليه استعمال بعض العرب للأبيات التي سقناها، لكن رأي الفراء هو الأولى، ومن ثم فهو الأكثر في استعمال العرب؛ بدليل لغة القرآن الكريم فإنه لم يذكر أبيّ، وإنما المستعمل في القرآن الكريم هو أبِي بالتخفيف كما في قوله تعالى: (حتى يأذن لي أَبِيَ)[٢٦٢]، وكقوله تعالى: (اَذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَـٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰٓ أَبِى[٢٦٣]، وكقوله تعالى:(إن أبي يدعوك ليجزيك)[٢٦٤]، وكقوله تعالى: (تَبَّتْ يَدَآ أبي لَهَبٍ وَتَبَّ[٢٦٥]، ولما كثرت هذه الكلمات في استعمال العرب مالوا إلى تخفيفها، وهذا من دأبهم وديدنهم.

([٢٦٢]) يوسف:٨٠.

([٢٦٣]) يوسف:٩٣.

([٢٦٤]) القصص:٢٥.

([٢٦٥]) المسد: ١.

ثبت المصادر والمراجع

أولا :المراجع والمصادر المطبوعة :

١ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مراجعة:د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.

٢ــ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد ذياب، ط١، ١٤٠٦هـ، السعودية.

٣ــ الأشباه والنظائر، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٥م.

٤ــ الأصمعيات لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

٥ــ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج، تحقيق:د. عبد الحسين الفضلي، مؤسسة الرسالة،ط٣، بيروت، ١٤٠٨ ــ ١٩٨٨م.

٦ــ إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، ت ٣٣٨هـ، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣ ١٤٠٩ــ ١٩٨٨م.

٧ــ الأعلام، قاموس تراجم، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠، ١٩٩٢م.

٨ــ الأمالي، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ــ١٩٩٢م.

٩ــ إنباه الرواة على أنباء النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

١٠ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

١١ــ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١.

١٢ــ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق، ط١.

١٣ــ البحر المحيط لأبي حيان، مصر، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

١٤ــ البغداديات للفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الين عبد الله السنكاوي، بغداد، ١٩٨٣م.

١٥ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

١٦ــ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، حققه محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الصفاة، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

١٧ــ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، تح: د. عبد الفتاح الحلو، دار الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

١٨ــ التبصرة والتذكرة للصيمري، تح:د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

١٩ــ التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٠ــ التحرير والتنوير، تأليف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار صادر بيروت، بدون طبعة ولا تاريخ.

٢١ــ تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ومعه ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني الدمشقي، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي.

٢٢ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

٢٣ــ التصريح على مضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، على ألفية ابن مالك، للشيخ جمال الدين أبي محمد بن عبد الله يوسف بن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي رحمه الله.

٢٤ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف: الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تح:د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي،ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، مطبعة بساط، بيروت.

٢٥ــ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح: عبد السلام هارون، راجعه محمد علي البجاوي. الدار القومية للطباعة، ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٤م.

٢٦ــ الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.

٢٧ــ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام محمد بن جرير الطبري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ضبط وتوثيق وتخريج صدقي حميد العطار، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م.

٢٨ــ الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م.

٢٩ــ جمهرة اللغة، لأبي بكر الحسن بن دريد، تح: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٣٠ــ الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.

٣١ــ حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٣٢ــ حاشية العلامة الشهير والفهامة النحرير المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، وبهامشها شرح الإمام محمد بن أبي بكر الماميني على المغني، المطبعة البهية ، بمصر.

٣٣ــ حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر.

٣٤ــ حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي على متن مغني اللبيب، ملتزم الطبع والنشر، عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.

٣٥ــ الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح الشلبي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

٣٦ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي على شرح الكافية، تح: د. محمد نبيل طريفي، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م، منشورات محمد بيضون.

٣٧ــ الخصائص، لأبي الفتح بن جني، تح: محمد علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٨ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح: د. الشيخ علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، د. جاد مخلوف جاد، د. زكريا عبد المجيد المنوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٩ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ساعدن جامعة الكويت على نشره، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٤٠ـ دلائل الإعجاز للجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، بالقاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤١ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف العلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٢ـ الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، للفقيه المحدث عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، قدم له وعلق عليه، وضبطه طه عبد الرؤوف سعد، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٣ـ زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٤ـ الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٥ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٦ــ شرح ابن عقيل على الألفية، للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، وبهامشه البهجة المرضية في شرح الألفية، للإمام العلامة الشيخ جلال الدين محمد السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

٤٧ــ شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تح: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٧٩م، دمشق.

٤٨ــ شرح الأبيات مشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر) للفارسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

٤٩ــ شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط١، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م، دار المأمون، دمشق.

٥٠ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى عيسى البابي الحلبي.

٥١ــ شرح التسهيل، لابن مالك، تح:د. عبد الرحمن السيد، د. بدوي المختون، ١٤١٠هـ، مصر.

٥٢ــ شرح جمل الزجاج لابن عصفور، الشرح الكبير، تح:د. صاحب أبو جناح، ط١.

٥٣ــ شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٥٤ــ شرح شواهد المغني للسيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لجنة التراث العربي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ: محمد محمود بن التلاميذ التركيزي الشنقيطي.

٥٥ــ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: د. عبد المنعم هريدي، ط١، ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث.

٥٦ــ شرح المفصل تأليف الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

٥٧ـ الشعر والشعراء، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٨ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تح:د.عبد الله البركاتي، ط١، ١٤٠٦هـ، مكة المكرمة.

٥٩ـ صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٠ـ صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض.

٦١ـ طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢، دار المعارف، مصر.

٦٢ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري، عني بنشره: برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة بدون طبعة ولا تاريخ.

٦٣ـ الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٤م.

٦٤ـ الكافية في النحو، لـ ابن الحاجب مع شرح الشيخ رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٥ـ الكامل في اللغة، للمبرد، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه:د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٦ـ كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هلرون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٧ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة ولا تاريخ.

٦٨ــ الكواكب الدرية، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على تتمة الأجرومية، تأليف الشيخ محمد بن محمد الزعيني الشهير بالحطاب، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩ــ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م.

٧٠ــ لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م.

٧١ــ مجاز القرآن صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون طبعة ولا تاريخ، مطبعة المدني.

٧٢ــ مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٥، مصر.

٧٣ــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، الجزء الأول تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحميد النجار، القاهرة، ١٣٨٦هـ، والجزء الثاني، تح: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ. يشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٧٤ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق الأندلسي، تح: المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٥هـ ــ١٩٧٥م، بدون طبعة.

٧٥ــ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تأليف: علي بن إسماعيل بن سيده، تح: مصطفى السقا، د. حسين نصار، ط١، ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٨م.

٧٦ــ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٧٧ــ المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

٧٨ــ مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٢، ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م.

٧٩ــ المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٧٨م، دار المنارة، بيروت.

المسائل العضديات:للفارسي، حققه: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م.

٨٠ــ المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق:د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

٨١ــ مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب القيسي، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

٨٢ــ معاني القرآن، صنعة: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة أبو الحسن، حققه: د. فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

٨٣ــ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق:د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الوليد، جدة، طبع ونشر وتوزيع دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م.

٨٤ــ معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

٨٥ــ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر، مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

٨٦ــ معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، الرياض، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.

٨٧ــ معجم ما استعجم عن أسماء البلاد والمواضع، تأليف الوزير الفقيه أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تح: مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ط١، ١٣٦٤هـ ــ ١٩٤٥م.

٨٨ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

٨٩ــ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عالم الكتب، بيروت، تح: محمد عبد الخالق عضيمة.

٩٠ــ المقرب، لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، لجنة إحياء التراث.

٩١ــ المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تح: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م، وزارة المعارف العمومية، إدارة الثقافة العامة.

٩٢ــ النحو في مجالس ثعلب، لـ د. أحمد عبد اللطيف محمود الليثي، دار العدالة للطباعة، القاهرة، ١٩٩١م.

٩٣ــ النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط٧، دار المعارف، مصر.

٩٤ــ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، جمع:د. عبد الحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٥ــ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، جمع:د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

٩٦ــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين الخاني، ط١، على نفقة محمد أمين الخانجي وشركاه بمصر والآستانة، ١٣٢٧هـ.

ثانيا :الرسائل العلمية :

١ــ الإقليد في شرح المفصل (دكتوراه)، تأليف: أحمد بن محمود الجندي، دراسة:د. محمود أحمد علي أبو كتة الدراويس، مطابع الجامعة، كلية اللغة العربية، قسم اللغويات، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م.

٢ــ عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز والسبع المثاني لمحمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، رسالة دكتوراه، إعداد: حمد بن صالح اليحيى، دراسة وتحقيق ن سورة الفاتحة إلى سورة النساء، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين.

٣ــ كتاب الموشح عل كافية ابن الحاجب، تأليف العلامة محمد بن أبي بكر بن محرز الخبيصي، ماجستير، إعداد: عصام دار الكوسا، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية. ١٤١٨هـ.

ثالثا :المجلات العلمية :

١ــ مجلة كلية دار العلوم، بحث بعنوان " ما رده ثعلب من آراء النحويين البصريين في مجالسه دراسة نحوية" لد. البندري عبد العزيز العجلان.